إنعكاسات الدور الرقابي للمراجع الخارجي علي توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري (إطار مقترح)

أحمد سعيد عبد العظيم أحمد
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة ـ جامعة قناة السويس

ملخص البحث

يهدف البحث إلي تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي والتعرف علي تأثيره علي كل من توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وأسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري ولأجل إختبار فروض البحث بغرض تحقيق أهدافه ، حيث تم إجراء مسح ميداني تطبيقي علي عينه تمثلت في عدد (٣٢) شركة مقيدة بالبورصة المصرية وموزعة بين القطاعات الإقتصادية المختلفة بشرط قيامها بإصدار قوائم مالية معدلة خلال السنوات من ٢٠١٨ حتي ٢٠١٩ وبإستخدام نموذج الإنحدار ثنائي الحدين السالب ، تم التوصل إلي العديد من النتائج لعل أهمها أن محددات تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي لها تأثير معنوي علي التوقيت المناسب للإفصاح عن القوائم المعدلة ، حيث تلعب دوراً هاما في تخفيض فترة تعديل القوائم المالية، كما بلغ متوسط أسعار أسهم شركات العينة في الفترة قبل إصدار القوائم المعدلة أكبر من متوسط هذه الأسعار في الفترة ما بعد إصدارالقوائم المعدلة وهذا يؤكد التأثير السلبي لتوقيت الإفصاح عن القوائم المعدلة علي أسعار الأسهم وأوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من البحوث للكشف عن أثر هذا التطوير علي عوامل أخري مثل تكلفة التمويل وإستمرارية الشركات.

الكلمات الإفتتاحية : الدورالرقابي للمراجع الخارجي - توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة

١- مقدمـــة :

يعد التوقيت المناسب أحد الخصائص النوعية في إعداد التقارير المالية لأنها تحدد مدي ملائمة المعلومات وتؤثر علي قرارت المستفيدين من التقارير المالية حيث سلطت العديد من الدراسات الضوء علي أهمية توقيت إصدار التقارير المالية بإعتبارها جانباً حيوياً من جوانب جودة التقارير المالية والذي له جانبان وهما الجانب الأول والمتمثل في دورية التقارير المالية *Frequency of the reports* والتي يمكن أن تكون تقارير شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية والجانب الأخر يتمثل في فترة إبطاء التقارير المالية وهي المدة بين نهاية السنة المالية وبين تاريخ نشر تلك التقارير وإستخدامها ، حيث يوفر التوقيت المناسب منصة لتحقيق نزاهة وكفاءة أسواق المال لضمان العدالة والشفافية ولحماية المستثمرين والحد من المخاطر، وهو مايؤدي بدورة إلي تحسين جودة التقارير المالية *(Basuony et al ,2016)* ، ومصر هي إحدي الدول النامية التي تحتاج إلي تعزيز جودة التقارير المالية المنشورة من أجل زيادة درجة ثقة المستثمرين في المعلومات المالية وهو مايؤدي إلي جذب مزيد من الإستثمارات وينعكس علي تحسين مستوي الإقتصاد المصري في المستقبل . *(محمود ، ٢٠٢٠)*

كما شهد العقدين الماضيين عدداً كبيراً من التعديلات المحاسبية وعمليات الإحتيال في إعداد التقارير المالية *(Bradshaw, M. T,et.al,, 2018)*، حيث يعد تعديل البيانات المالية بعد الإفصاح العلني ممارسة شائعة جداً بين الشركات ومع ذلك أصبحت هذة الممارسة أكثر إنتشاراً بسبب بعض الشركات العالمية المشهورة التي واجهت صعوبات مالية ،أو حتي الإفلاس في الأسواق المالية الأمريكية ، حيث خلال الفترة من ٢٠١٣ إلي ٢٠١٦ ، تسبب تعديل القوائم المالية في إنهيار ثقة المستثمرين في سوق الأسهم الأمريكية وبالتالي أصبحت إستعادة ثقة المستثمرين منذ ذلك الحين تحدياً كبيراً لجميع الشركات العامة .

وقد أثارهذا الوضع مخاوف كبيرة بين الحكومات والهيئات التنظيمية كما ترتب علي إصدار قوائم مالية معدلة أن عدد كبير من مراقبي الحسابات تم تغييرهم من قبل الشركات التي يراجعون حساباتها بحجة أنهم لم يبذلو العناية الكافية لمراجعة القوائم

المالية أو إن إبداء الرأي المتحفظ أو فقرات لفت الإنتباه بتقرير مراقب الحسابات تسببت في إهتزاز ثقة المتعاملين(*Bar-Gill, O , et al,2019*)

٢- مشكلة البحث:

تحتاج أسواق المال وبصفة خاصة في الأسواق الناشئة (مصر) إلي جذب المستثمرين الأجانب من أجل ضخ مزيد من الإستثمارات فيها ومن ثم المساهمة في تحسين الوضع الإقتصادي في هذه الدول، وهذا يتطلب بالطبع من الجهات المسئولة ضرورة السعي نحو إصلاح وتحسين كفائتها من خلال توفير المعلومات المالية في الوقت المناسب وبطريقه تساعد مستخدميها علي تحقيق الإستفادة المرجوة منها ، حيث يؤثر التأخير في إصدار التقارير المالية المعدلة علي جودة المعلومات المحاسبية وهو ماينعكس علي زيادة فجوة المعلومات بين الإدارة والأطراف الخارجية

كما تشير الإجراءات التنظيمية إلى أن الإبلاغ في الوقت المناسب عن البيانات المالية يمثل أولوية قصوى للمستثمرين والمنظمين *(SEC 2004)* ، وغالباً مايحدث تأخير في الإعلانات اللاحقة ، مثل وجود 'فترات مظلمة' طويلة بين إعلان إعادة البيان الأولي والإفصاح النهائي عن القوائم المالية ، ولذلك ، فإن التأخيرات الناتجة عن الفترات المظلمة تجعل من الصعب على المستثمرين تقييم الشركات ، وقد تؤدي أيضاً إلى حالات تخلف عن سداد القروض أو عمليات شطب الأسهم للشركات التي تعدل قوائمها المالية *(Leone 2018)* .

وقد أقرت دراسة *(Hasnan, S. A. R. M.et al, 2020)* أن تعديل القوائم المالية يرجع إلي عدم قدرة المراجعين والمنظمين علي إعادة تفسير أحكام الإدارة ، و مخالفة المعايير المحاسبية ، كما أقترحت دراسة *(Mohapatra, P.et al, 2020)* أن الشركات يجب أن تهتم بتطبيق الفقرات المنصوص عليها في المعايير المحاسبية والتي يمكن أن تطبقها علي المعاملة محل الإهتمام و أن التعقيد المتزايد في معاملات الشركات دون تغيير مناظر في التقرير المالي يؤدي إلي تزايد تعديل القوائم المالية وكما أشارت أن تعديل القوائم المالية يعتبر مؤشراً علي ضعف جوهري في نظم الرقابة الداخلية ، ويدعم ذلك وجهة النظر ماتوصلت إليه دراسة *(Koutmos, G.et*

(al, 2020 ، وذلك علي عينه من ٥١٨ شركة قامت بتعديل قوائمها المالية بوجود علاقة موجبة ودالة بين تعديل القوائم المالية وضعف نظم الرقابة الداخلية .

من هنا تتبلور مشكلة البحث في الحاجه إلي تطوير دور المراجع الخارجي في الحد من الأثار السلبية للقوائم المالية المعدلة وكذلك لتفادي حدوث تغيرات جذرية وصادمه للمستثمرين في أسعار الأسهم ، ويمكن صياغة مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات التالية :

١- ما مدي مسئولية المراجع الخارجي عن توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة ؟
٢- ماهو أثر التطوير المقترح في دور المراجع الخارجي علي توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وأسعار أسهم الشركات في سوق الأوراق المالية المصري ؟

٣- أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة أثر التطوير المقترح في دور المراجع الخارجي علي توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وأسعار أسهم الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري

ويتحقق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية :

١- التأصيل العلمي لطبيعة توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وتحديد مسئولية المراجع الخارجي عن القوائم المالية المعدلة.
٢- توضيح العلاقة بين تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي وتحسين توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة
٣- محاولة تقديم إطار مقترح لتطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي وتأثيره علي توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.

٤- أهمية البحث:

تنقسم أهمية البحث إلي مايلي :

١- ٤ : أهميه فكرية :

- تتلخص في محاولة تأصيل فكرة تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي للحد

من ظاهرة تعديل القوائم المالية وتحسين جودة التقرير المالي بإعتباره العمود الفقري اذ يرتكز عليه في تقييم أداء الشركات والذي ينظر إليه بإهتمام بالغ من جانب المستثمرين ، كما أدت التطورات التي حدثت في بيئه الأعمال المعاصرة إلي تزايد أهمية الدراسة في مجال الحد من تعديل القوائم المالية وبخاصة المرتبطة بأسواق المال .

– يعتبر تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي للحد من القوائم المالية المعدلة والممارسات المحاسبية الإحتيالية - في رأي الباحث - إضافة مطلوبة للتأكيد علي ضبط أداء الشركات الأمر الذي يساهم في زيادة ثقة المستثمرين في قدرة المحاسبة والرقابة - نظرياً وعملياً - علي توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية المختلفة وتحقيق الإستقرار في أسعار الأسهم .

٢- ٤ : أهمية ميدانيه :

يعد تعديل القوائم المالية ممارسة شائعة بين الشركات وينظر المستثمرون إلى أي تعديل في القوائم المالية على أنه مؤشر سلبي ، كما تقع الشركات المقيدة في البورصة المصرية في سوق أوراق مالية ناشئ غير كفء وهذا يعني عدم قدرة المستثمرين لعدم الوعي ولقلة الخبرة علي ملاحظة أو إكتشاف سلوك الإدارة بشأن التلاعب في الأرباح خلال الفترات التي يتم فيها طرح الأسهم أو إستردادها ، ومن ثم يمكنهم القيام بالتعديلات المطلوبة علي رقم الربح وصولا إلي مايرونه ملائما وعن طريق تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي في تلك الشركات يمكن القضاء علي الإدارة الإنتهازية من منظور الدور الرقابي الذي يلعبه المراجع الخارجي في تلك الشركات .

٥- فروض البحث:

يقوم هذا البحث علي إختبار الفروض الأتية :

الفرض الأول: توجد علاقة سالبه بين محددات تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي وتأخر الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة

الفرض الثاني: يوجد تأثير سلبي لتوقيت الإفصاح عن القوائم المعدلة علي أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

الفرض الثالث : لا توجد فروق معنوية بين أراء فئات الدراسة حول إجراءات

ومنافع تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي وأثرها علي توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم .

٦- منهج البحث:

هذا البحث يعد من الأبحاث المرتبطة بمحاولة تطوير مهنه المراجعة وتعزيز جودة القوائم المالية تركيزاً علي تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي والحد من التعديلات غير المبرره في القوائم المالية وهذا يمثل محور إهتمام الباحثين علي المستوي المحلي والعالمي خلال العقدين الماضيين ، أما من حيث النوع فيعتبر هذا البحث من البحوث الصياغية Formulative Descriptive التي تختبر فروضاً سببيه ، حيث يتم تحديد وصياغة أبعاد الظاهرة ، ثم وصف متغيراتها ومسبباتها ، وأخيراً قياس علاقات السبب والنتيجة عن الظاهرة ومتغيراتها .

وفيما يتعلق بالمنهج المتبع لحل المشكلة البحثية لهذا البحث فقد أعتمد الباحث بشكل أساسي علي المنهج الإستقرائي الإستنباطي المختلط وذلك من خلال إتباع الخطوات الرئيسية المحددة وفقا لذلك المنهج والمتمثلة في :

١- ملاحظة الظاهرة بالصورة التي تبدو عليها في الواقع ، ثم محاولة توضيح أبعادها ومكوناتها بصورة أكثر دقة من خلال الدراسات والنظريات العلمية ذات الصلة (والتي تظهر من خلال المحور الاول من هذا البحث) .

٢- تكوين الإطار النظري للبحث، ومن ثم وضع فروض البحث والتي تمثل حلول مبدئية للظاهرة والتي تظهر من خلال (المحاور الثلاثة الأولي).

٣- تحديد المنهجية (Methodology) الملائمه للقيام بالدراسة التطبيقية اللازمة لإختبار الفروض والوصول إلي نتائج وتعميمات البحث وذلك من خلال تحديد نوع البيانات المطلوبة وعينه المجتمع المناسبة والتي تمثلت في (٣٢) شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية المصري .

٤- إجراء الإختبارات والتحليلات الإحصائية وإستخلاص النتائج ، والتي تمثل دليل تطبيقي Empricial Evidance يستخدم في الكشف عن وتفسير العلاقات السببية للظاهرة محل البحث ، ومن ثم الوصول إلي النتائج العامة بهدف تطوير فعالية

ضوابط الدور الرقابي للمراجع الخارجي للحد من التعديلات في القوائم المالية وممارسات المحاسبة الإحتيالية وكذلك الحد من تدهور أسعار الأسهم مع إنتشار التعديلات غير المبررة في القوائم المالية .

٧- تقسيمات البحث:

في ضوء منهجية البحث وتحقيقا لأهدافه ، وتوافقا مع أهميته وتجسيداً لعنوانه تم تقسيم البحث إلي المحاور التاليه :

المحور الأول: الدراسات والإصدارات السابقة المرتبطة بمجال البحث

المحور الثاني: الدور الرقابي للمراجع الخارجي وأثره علي توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم في ضوء الإصدارات المهنية المعاصرة

المحور الثالث: تحليل العلاقة بين تطوير الدور الرقابي وتحسين توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة (إطار مقترح)

المحور الرابع: مسح تطبيقي ميداني للتحقق من أثر التطوير المقترح في دور المراجع الخارجي علي توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم

المحور الخامس: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية.

المحور الأول : الدراسات والإصدارات السابقة المرتبطة بمجال البحث

أولاً: الدراسات التي تناولت الدور الرقابي للمراجع الخارجي و توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة :

ركزت دراسة (*Agrawal & cooper,2017*) علي تقديم دليلاً إختبارياً علي أن القوائم المالية المعدلة لاتؤدي إلي تغيير مراقب الحسابات وذلك لعينه تمثلت في عدد ٥١٨ شركة بالولايات المتحدة خلال الفترة الزمنية من ١٩٩٧ لعام ٢٠٠٢ ، كما توصلت دراسة ***(Ibdain, et al 2016)*** إلي وجود علاقة معنوية بين حجم مكتب المراجعة وبين توقيت نشر التقارير المالية .

بينما أوضحت دراسة *(Eshagniyai et al ,2017)* من خلال بيانات ١٠٥ شركة مدرجة في بورصة طهران تم جمعها خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤ أن القوائم المالية المعدلة لا تسبب تغييرات في المراجع وأنه مع زيادة شدة إصدار قوائم مالية معدلة ، لا يزيد أيضاً تغيير المراجع في السنة التالية من إعادة الإصدار كما أن إعادة صياغة الشركات ذات الحوكمة القوية لا تؤدي إلي تغيير المراجع مقارنة بالشركات الأخرى،علاوة على ذلك، أظهر الإنحدار اللوجستي متعدد الحدود أن التعديلات الناتجة عن تصحيح الأخطاء والتغييرات في الإجراءات ومقدار التعديلات لا تسبب تغيير المراجع في العام التالي،لذلك ، أظهرت النتائج أن إعادة الصياغة ليست عاملاً مهماً في تغيير المراجع العام المقبل.

وفي نفس السياق أظهرت نتائج دراسة *(Newquist 2019)* أيضاً أن المراجعين ذوي الجودة العالية يمكن أن يكونوا بمثابة وظيفة مراقبة فعالة أثناء عملية تعديل القوائم المالية عندما تتبنى الشركة حق الإسترداد، وهذا له آثار مهمة على مهنة المراجعة حيث تظهر نتائج الدراسة إستعداد لجان المراجعه لدفع أتعاب مراجعة أعلى لمراجعي الحسابات المتخصصين في الصناعة الذين يمكنهم العمل كمراقب أكثر خبرة في عملية إعداد التقارير المالية ويحتمل أن يكون لهم نفوذ أكبر أثناء مناقشات تعديل القوائم المالية.

كما إختلفت دراسة *(levitin, et al ,2019)* عن غيرها من الدراسات السابقة في أنها تقيس جودة المراجعة من خلال الأتعاب التي يحصل عليها المراجع وتحديد أثر ذلك علي إحتمالات إعادة إصدار القوائم المالية ، وقد إستهدفت الدراسة التركيز علي أتعاب المراجع وأثرها علي إحتمال إعادة إصدار القوائم المالية مستقبلاً ، حيث ركزت علي عملية المراجعة التي تسبق الإعلان عن إصدار القوائم المالية ، وتم إختبار العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية والأتعاب التي يحصل عليها المراجع في فترة ما قبل الإعلان عن إعادة إصدار القوائم المالية ، وفي السنوات التالية لإصدار قانون (Sarbanes- oxly) بعد التحكم في جودة الرقابة الداخلية

ثانياً: الدراسات التي تناولت الدور الرقابي للمراجع الخارجي وعلاقته بأسعار أسهم الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية:

إستنتجت دراسة *(الطحان وأخرون ، ٢٠٢٠)* أن خطر إنهيار سعر السهم يتأثر بصورة إيجابية وجوهرية بالطول غير الطبيعي لفترة إصدار تقرير المراجعة ، ونوع رأي المراجع الخارجي ، وإعادة إصدار القوائم المالية ، كذلك يوجد تأثير جوهري للأثر المشترك بين هذه المتغيرات ، وتم إجراء تحليل إضافي وتحليل الحساسية للتحقق من دقة النتائج التي تم التوصل إليها وذلك من خلال إستخدام مقاييس بديلة إما للمتغيرات أو نوع الأسلوب الإحصائي ، وأظهرت نتائج هذه التحليلات صحة النتائج الأساسية للبحث **وهدفت دراسة** *(هلالي، ٢٠١٧)* إلي التحقق الإختباري من أثر القوائم المالية المعدلة علي كل من أسعار الأسهم ، ومصادر التمويل وتغيير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وأنتهت دراسة *(Park, S,et.al,2019)* أن المراجعين الداخليين القانونيين يلعبون دوراً مهماً في السيطرة على مخاطر إنهيار أسعار الأسهم المستقبلية والحفاظ على الإستقرار في سوق الأسهم ، وأظهرت الدراسة أن المراجعين الداخليين القانونيين ذوي الجودة العالية يقللون من المخاطر في الأسواق المالية **بينما سعت دراسة** *(الصباغ ، ٢٠١٩)* إلي إختبار وتحليل أثر جودة كلاً من لجنه المراجعة والمراجعة الخارجية وتركز الملكية معاً علي إعادة إصدار القوائم المالية وذلك علي عينه مكونه من (١٧٢) شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، خلال الفترة من(٢٠١١) ، وحتي(٢٠١٧) ، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إرتباط سلبية بين إعادة إصدار القوائم المالية وبين كل من جودتي لجنه المراجعة والمراجعة الخارجية والتركز غير الحكومي للملكية ومن ناحية أخري توجد علاقة إرتباط إيجابيه بين التركيز الحكومي للملكية وبين إعادة إصدار القوائم المالية .

وناقشت دراسة*(Fragoso,et al,2020)* في هذا المجال ثلاثة موضوعات رئيسية: كيفية تسعير السوق للإعلان عن القوائم المالية المعدلة؛ كيف تؤثر التعديلات

المالية على تكلفة الإعلان عن رأس المال وكيف تؤثر تعديلات القوائم المالية على سمعة الشركات ، كما ناقشت الدراسة أمور مستقبلية ، بما في ذلك ما إذا كانت تعديلات القوائم المالية تؤثر على ديناميكيات الأسواق المالية في أوروبا ، وما إذا كان السوق يستوعب بشكل كامل وسريع محتوى معلومات القوائم المالية المعدلة وتوصلت الدراسة إلي أن السوق قادر علي توقع الإفصاح الرسمي عن القوائم المالية المعدلة وأن المنظمون يلعبون دوراً مهما في التقليل من مشاكل عدم تماثل المعلومات الموجوده بين القوائم المالية المعدلة والمستثمرين ، كما أن قوانين (sox) قد حسنت كفاءة أسعار الأسهم علي المدي القصير والطويل فيما يتعلق بالقوائم المالية المعدلة .

وتعقيبا علي الدراسات السابقة في مجال البحث أتضح للباحث مايلي : -

١- قدمت الدراسات السابقة إطار متكاملاً عن توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة يتضمن : (المفهوم ، والأهداف والأساليب والمؤشرات والأثار السلبية) .

٢- ربطت كثير من الدراسات بين تغير المراجع الخارجي والقوائم المالية المعدلة (*Agrawal & cooper, 2017 ، Eshagniyai , et al ,2017 ، levitin et al ,2019 Newquist 2019*) أو بين القوائم المالية المعدلة وأسعار أسهم شركات (*BenYoussef,2018 و Young Park,2019 و Fragoso,et al, 2020 والطحان* ، ٢٠٢٠) أو بين القوائم المعدلة ومصادر التمويل كدراسة *(هلالي ، ٢٠١٧)* إلا أن دراسة تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي للحد من القوائم المعدلة وتفادي تذبذب أسعار الأسهم لم تنل الإهتمام الكافي وهو محور تركيز هذه الدراسة .

٣- إهتمام العديد من الدراسات السابقة بالجانب الفكري (الفلسفي) دون الخوض في الجانب الميداني (التطبيقي) فيما يتعلق بتغطية كافة الجوانب المتعلقة بتطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي .

٤- لايوجد - حتي الأن – مؤشر أو معيار مراجعة محلي أو دولي يطرح إطار أو أليه لتطوير دور المراجع الخارجي في الحد من القوائم المالية المعدلة في المنشأت المختلفة رغم أهمية ذلك في ظل عولمة النشاط الإقتصادي والأزمات المالية المتتالية في العصر الحالي .

المحور الثاني: الدور الرقابي للمراجع الخارجي وأثره علي توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم في ضوء الإصدارات المهنية المعاصرة

أولا : طبيعة الدور الرقابي للمراجع الخارجي وعلاقتة بالقوائم المالية المعدلة وأسعار الاسهم :

أثبتت دراسة (*Kao, L. et al. ,2020*) أن المراجع يلعب دورا مهما في المراقبة علي تعديل القوائم المالية و دوراً حاسماً في سلسلة الإمداد لإعداد التقارير المالية وكذلك الأفصاح عنها خاصة طول فترات التأخير حيث وثقت تلك الدراسة، دور المراجع الرقابي في معالجة عدم تناسق المعلومات ومشكلات المخاطر الأخلاقية ، كما تعد جودة المراجعة من أكثر الموضوعات التي تم البحث عنها في الدراسات المتعلقة بالمراجعة نظراً لأهميتها في توفير خدمات المراجعة ، حيث جذب مفهوم جودة المراجعة إهتماماً كبيراً من الباحثين والمنظمين والممارسين، بعد أكثر من ثلاثة عقود، وتم تحديد جودة المراجعة من خلال دراسة (Lee, K. K.*et al 2020*) حيث أوضحت يجب علي المراجع بإكتشاف أي خطأ جوهري في النظام المحاسبي للعميل وأن يقوم بالإبلاغ عن هذا الخطأ.

ووفقا لدراسه (*Cho, M., Kwon. et al, 2020*) وجد أن المساهمين أقل ميلاً للتصويت لصالح تصديق المراجع بعد تعديل القوائم المالية ، مما يشير بأن التعديلات تضر بسمعة المراجع ، بالإضافة إلى ذلك ، تقدم الدراسات السابقة دليلاً على أن تعديل القوائم المالية يرتبط سلباً بحجم المراجع *(Ye, C,et al, 2019)* وكذلك إستقلالية لجنة المراجعه والخبرة (منصور، ٢٠١٨).

ويشير معيار المراجعة الدولي رقم (٧٠٥) بفقراته (٧، ٨، ٩) إلي أن تعديل رأي مراقب الحسابات يكون بثلاثة أمور هي أما برأي متحفظ Qualified أو رأي معاكس Adverse أو الإمتناع عن إبداء الرأي Disclaimer (*IAS 705, 2011*) ، كما أوضح معيار المراجعة المصري رقم (٧٠١) بعنوان "التعديلات علي تقرير مراقب الحسابات" الأراء السابقة تفصيلا من خلال النقاط التالية وهي: (أولاً) يجب الإمتناع عن إبداء الراي كما ورد بالفقرة (١٣) عندما يكون الأثر المحتمل للقيد علي

النطاق جوهريا وشاملا للدرجة التي يجد فيها مراقب الحسابات نفسه غير قادر علي الحصول علي أدلة مراجعة كافية وملائمة (ثانياً) يتم إبداء رأي عكسي عندما يكون تأثير الخلاف جوهرياً وشاملاً علي القوائم المالية لدرجة أن المراقب إنتهي إلي أن التحفظ في التقرير غير كاف للإفصاح عن طبيعة التضليل ، وهذا يعني أن هناك تحريفات جوهرية متكررة ، ويتم التعبير عن الرأي المعاكس كما ورد بالفقرة (١٤) بالعبارة التالية "تنحصر مسئوليتنا ، القوائم لا تعبر بعدالة ووضوح ولاتتفق مع القوانين و اللوائح المصرية" ، (ثالثاً) نصت الفقرتان (١١،١٧) علي أنه يجب إبداء رأي متحفظ لمراقب الحسابات حيال وجود قيود علي نطاق عمل المراقب أوعند وجود خلاف مع الإدارة بشأن قبول سياسة محاسبية ، أو أن القوائم المالية ، بها تحريفات جوهرية غير متكررة ، ويتم التعبير عن الرأي المتحفظ بعبارة " فيما عدا" تأثير الأمر الذي يتعلق بالتحفظ *(هلالي،٢٠١٧)* (رابعاً) كما أشارت الفقرتان (٥، ٨) إلي أن المراقب يقوم بإضافة فقرة لتوجية إنتباة القارئ لأمر ما ورد تفصيلاً ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ويؤثر علي القوائم المالية ، وهذا لايعد تقرير متحفظاً ، وقد يشير المراقب إلي ذلك بعبارة " مع عدم إعتبار ذلك تحفظا" .

ثانياً: فلسفة توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وموقف الهيئات التنظيمية والمهنيه منها :

يتأثر التوقيت المناسب لإصدار التقارير المالية بالفترة التي تستغرقها عملية المراجعة والتي تنتهي بإصدار تقرير المراجعة ، حيث لايمكن الإفصاح عن التقارير المالية إلا بعد قيام مراقب الحسابات بإبداء رأية الفني المحايد في مدي صدق وعدالة القوائم المالية ، حيث يعد التقرير الذي يصدرة مراقب الحسابات أداة الإتصال الإضافية الذي يضفي مزيداً من الثقة علي القوائم المالية ، بما يمكن أصحاب المصالح من الإعتماد علية في إتخاذ العديد من القرارات *(مطاوع ٢٠١٩ و Dong et al ,2018)* .

وفقاً للإطار المفاهيمي للتقرير المالي(FASB / IASB) ، فإن التوقيت المناسب هو سمة نوعية تكميلية للمعلومات المالية المفيدة ، ويرجع البعض *(Chow, T., & L. et a,2019)* زيادة تعديل القوائم المالية إلي زيادة الأرباح وتركيز الشركات علي مقابلة

أو تخطي المقاييس المرجعية للأرباح ، ويؤدي ذلك في المقابل إلي إساءة تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) لمقابلة توقعات الأرباح والتي في النهاية يتم تعديلها بمجرد إكتشاف إدارة الأرباح .

كما أن القوائم المالية المعدلة تم الإشاره إليها بقانون(Sarbanes-oxely) في ثلاثة مواضع هي :

١- القسم الثالث بعنوان مسئولية الشركة : حيث تشير الفقرة الرابعة منه إلي ضياع وفقدان الأرباح والمكافأت جراء ماتسببه القوائم المعدلة .

٢- القسم الرابع بعنوان الإفصاحات المالية المدعمة : وتؤكد الفقرة الثانية علي أهمية متابعةSEC لعملية إصدار القوائم المعدلة والإشراف عليها للحد من إنتشار تلك القوائم بحيث تقتصر علي الحالات التي تستوجب تغيير المعلومات الجوهرية التي تؤثر علي القرارات الإستثمارية .

٣- القسم السابع بعنوان دراسات وتقارير : حيث تحض الفقرة الرابعة علي قيامSEC بفحص وتحليل الأحداث المالية التي دعت الشركات للقيام بتعديل القوائم المالية خلال الخمس سنوات السابقة لصدور هذا القانون.

وفي نفس السياق أوضح (*Awolowo, I. 2019*) إلي تزايد إهتمام الدراسات المحاسبية عن مسببات وأثار تعديل القوائم المالية بشكل جوهري في السنوات الأخيرة ، وقد ركز هذا الجهد بصفة أساسية علي تلك التعديلات الناجمة عن سوء تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (*GAAP*) حيث إن القوائم المالية التي عدلت كانت غير صحيحة عندما أصدرت ، ويمكن أن تصنف تلك التعديلات علي أنها ناتجة عن سوء تطبيق غير متعمد للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو تجاوزات أومخالفات ، وغالبا مايفترض تزييف التقرير المتعمد (سواء بشكل صريح أو ضمني) ، ولكن عينات القوائم المالية المعدلة تظل متضمنة لمزيج من الأخطاء والتجاوزات أو المخالفات .

وقدد حددت دراسة (*He, X. X., Xie,et. al, 2019*) أربع حالات يجب مقابلتها في القوائم المالية التي تمت مراجعتها حتي تعدل لاحقاً:

- فشل المراجعين الخارجيين في إكتشاف التحريف أو التشوية وقت إصدار القوائم المالية .
- حدوت تحريف أو تشوية جوهري نتيجة لبعض أنواع المخاطر المتأصلة علي سبيل المثال : ممارسات محاسبية متعسفة ، سوء تطبيق للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها
- التحريف أو التشوية يكون إما منع أو أكتشف بواسطة نظم الرقابة الداخلية .
- ويحدث تعديل في القوائم المالية سواء إختيارياً أو مدفوعاً بواسطة المراجعين لشركة ما بتنقيح المعلومات المالية التي تم تسجيلها في السابق وتدعم الدراسات السابقة فكرة أن المستثمرين المنظمين ومجالس الإدارات وأصحاب المصالح الأخرين يميزون بين التجاوزات والأخطاء علي سبيل المثال بين *(BenYoussef, N., & Khan, S., 2018)* ، وذلك علي عينه من (٤٠٣) شركة عدلت قوائمها المالية خلال الفترة ١٩٩٥ و١٩٩٩ و متوسط العائد غير العادي يبلغ(-٨%) علي مدار يومين ، وأن العوائد السالبة ترتبط أكثر بتعديلات القوائم المالية متضمنه وجود غش بها ، حيث إن رد فعل السوق لنشر التعديلات المتعلقة بالغش يبلغ (-١٩ %) ولكنه يبلغ (-٧%) في التعديلات التي لايوجد بها غش وقد وجد (*Bai, S., & Koong, K. S. ,2017*) أن تصنيف تعديلات القوائم المالية إلي هاتين المجموعتين يزيد من قوة الإختبارات التي تعتمد علي تعديلات القوائم المالية كمؤشر لتشوية التقارير بشكل متعمد .

وباستقراء المعيار المصري رقم (٧) بعنوان "الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية ، فتشير الفقرة الثامنة إلي أنه علي الشركة أن تعدل القيم المدرجة بالقوائم المالية لتعكس الأحداث التالية للفترة المالية والتي تستوجب تعديل القوائم المالية (معايير المحاسبة المصرية ، ٢٠١٥) وبالتالي يتفق المعيار الدولي رقم (١٠) مع المعيار الأمريكي رقم (١٥٤) إلا أن الفقرة (٩) مع المعيار المصري أضافت أمثلة للأحداث التي تقع بعد الفترة المالية وتستوجب تعديلها مثل إكتشاف غش أو خطأ يشير إلي أن القوائم المالية لم تكن سليمة ، وظهور معلومات جديدة بعد الفترة المالية كالتعرف علي التكلفة الفعلية لأصل تم شراؤه والمتحصلات الفعلية لمبيعات أصل وذلك قبل تاريخ نهاية الفترة المالية ، وقد أشار (*El-Dyasty.et al, 2020*) إلي أن الجهات المنظمة لاتفسر زيادة التعديلات في القوائم

المالية كإشارة إلي تدهور الرقابة الداخلية أو الجودة المحاسبة ، بدلاً من ذلك ، فإن الجهات المنظمة تعتقد أنه علي المعدين والمراجعين مضاعفة جهودهم لإكتشاف وتصحيح الأخطاء المحاسبية وتدعيما لذلك الإعتقاد فإن تأثير التعديلات علي الأرباح والقيم السوقية يصبح أقل بمرور الوقت مقترحاً أن المراجعين والمعدين يقيمون الأهمية النسبية بشكل أكثر تحفظاً *(Lin, C.,2020)*.

وتعقيباً علي ماسبق يري الباحث أن إبداء مراقب الحسابات رأي متحفظ أو عكسي أو تضمينه فقرات لفت الإنتباه قد يكون سبب رئيسي وجوهري في إصدار قوائم مالية معدلة ومماينعكس بصورة واضحة علي تذبذب أسعار الأسهم في البورصة المصرية كما هو موضح بالدراسة التطبيقية إلا أن معايير المراجعة المصرية عالجت هذا الخلاف بإصدار معيار المراجعة المصري رقم (٥٦٠) "الأحداث اللاحقة" وذلك من خلال النقاط التالية :

- في حالة قيام الإدارة بتعديل القوائم المالية بناء علي التقرير الجديد لمراقب الحسابات فعلي الأخير أن يتخذ الإجراءات التي يراها ضرورية ومراجعة الخطوات التي إتخذتها الإدارة للتحقق من أن كل شخص أستلم القوائم المالية السابق نشرها مع تقرير مراقب الحسابات عليها بأنه تم إبلاغة بالموقف ويجب أن يتضمن التقرير الجديد لمراقب الحسابات فقرة إيضاحية يشرح فيها بوضوح الأسباب وراء تعديل القوائم المالية التي سبق إصدارها ، علي أن يكون تاريخ التقرير الجديد بتاريخ لايسبق تاريخ الموافقة علي إصدار القوائم المعدلة .
- قد لايكون هناك حاجة لتعديل القوائم المالية وإصدار تقرير جديد في حالة ما إذا كانت القوائم المالية للفترة التالية قاربت علي الإصدار بشرط وجود إفصاح مناسب في تلك القوائم أما في حالة عدم قيام الإدارة بتعديل القوائم المالية بعد رؤية مراقب الحسابات لحاجتها إلي التعديل ، فعلي المراقب أن يخطر المسئولين بإدارة الشركة أن هناك إجراء سوف يتخذ بمعرفته ليمنع الإعتماد المستقبلي علي تقريره.

كما يري الباحث أن القوائم المالية المعدلة يمكن أن تؤثر علي تقرير مراقب الحسابات لسببين وهما إذا كانت القوائم المعدلة إستجابة من الإدارة لمبررات التعديل ،

فلن يعدل مراقب الحسابات رأيه ولكن يعدل تقريره بإضافة فقرة للفت الإنتباه تكون تالية لفقرة الرأي أو إذا كانت القوائم المالية المعدلة بدافع من الإدارة لتحريف القوائم المالية ، حيث يشير مراقب الحسابات في تقريره أنه يواجه حالة تحريف في القوائم المالية سواء بإبداء رأي متحفظ أو عكسي وهو ماينعكس بصورة رسمية علي أسعار الأسهم الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية .

ثالثا: محددات تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي وتأثيرها علي تحسين توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة:

لتقديم نتائج مباشرة وأكثر شمولاً وقوة حول تأثير الدور الرقابي للمراجع على فترة تأخير الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة (الفترة المظلمة) على وجه التحديد ، تم إختيار مجموعة من المحدادت التي تغطي كفاءات المراجعين وحوافزهم وتكفل تطوير دورهم ويعتبران من العناصر الرئيسية لرصد الدور الرقابي للمراجع وتطويره في الدراسة الحالية وذلك من خلال مجموعة المحددات الخاصة بتطوير دور المراجع وهي :

١- توفير خدمات بخلاف المراجعة وأثرها علي توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة

عرفت دراسة *(Ramzan, M. et al, 2020)* خدمات بخلاف المراجعة بأنها خدمات مهنية يفترض أن يقوم بها أشخاص مؤهلون عملياً وعلمياً لتقديم المشورة علي أساس مهني ، وذلك عن طريق تحديد المشاكل وإقتراح الحلول الخاصة بالتخطيط والتنظيم والرقابة ، وقد أفادت تلك الدراسة بوجود علاقة إيجابية بين (NAS) تقديم خدمات بخلاف المراجعة والإستقلالية وجودة عملية المراجعه ، حيث خلصت إلي أن يؤدي توفير (NAS) إلي تحسين قدرات المراجعين من خلال جعلهم علي دراية بالعميل وتمكينهم من مساعدتهم في تحسين الكفاءة العامة لكافة العمليات التجارية كما أنها تعمل علي تحسين قدرات ومهارات المراجع حيث تمكنه من فهم أفضل لطبيعة عمل العميل وبالتالي تمكنه من إبداء رأي أفضل حول القوائم المالية التي يتم مراجعتها و تحسين التوثيق الكلي والممارسات المحاسبية.

وعلي الجانب الأخر أوضحت دراستي *(Dermarkar, et. al ,2020*

(Carcello, J. V, et al., 2020, بأنه قد يؤدي تقديم خدمات بخلاف المراجعة (NAS) لعملاء المراجعين الحاليين إلى الإضرار بإستقلالية المراجع بسبب زيادة تهديد المصلحة الذاتية والإعتماد المالي على العميل ، مما يقلل من حوافز المراجع لتوفير مراجعة عالية الجودة على سبيل المثال، قد يكون المراجع أقل تشككاً، وأكثر قبولًا لآراء العميل وأكثر إستعداداً لإصدار رأي غير معدّل لتجنب فقدان أتعاب NAS على النقيض من ذلك أوضحت دراسة *(Abdul, W.et al 2020)* ، قد يزيد توفير (NAS) تقديم خدمات بخلاف المراجعة من كفاءات المراجع لتوفير مراجعة عالية الجودة بسبب المعرفة غير المباشرة ، ويسمح للمراجع بإكتساب فهم أفضل للعميل وبيئته ، مما يحسن فعالية عملية المراجعة وفعاليتها ويساهم بشكل مباشر في مرحلة تقييم المخاطر الإلزامية لعملية المراجعة.

ومن الناحية النظرية، طعن عدد من الدراسات المهنية والأكاديمية *(Abdul, W. 2020، DOAN, N. T., 2020)* في وجود تأثير سلبي لحكم تقديم خدمات بخلاف المراجعة (NAS) على جودة المراجعة وفقا للمبررات التالية:

أولاً - وفقًا لمعايير المراجعة المقبولة عموماً ، يجب على المراجعين رفض المشاركة في عملية المراجعة إذا لم يكن إستقلالهم ، في الواقع والمظهر ، مضموناً في أي مرحلة أثناء عملية المراجعة. **ثانياً** - ما إذا كان تقديم خدمات بخلاف المراجعة (NAS) سيهدد إستقلالية المراجع يخضع لعوامل ، خاصة بكل مشاركة في عملية المراجعة والتي تتمثل في :

أ- إلتزام المراجع بمعايير الأخلاقيات .

ب- أهمية أتعاب خدمات بخلاف المراجعة نسبياً لإيرادات العميل الأخرى.

ج- لذلك ، يجب تقييم تأثير ضعف الإستقلال لمخصص تقديم خدمات بخلاف المراجعة(NAS) على أساس كل حالة على حدة ولا يمكن تعميمه بسهولة.

ويري الباحث وبالإتفاق مع دراسة (*Abdul, W, et al., 2020*) ، أنه من المتوقع أن يؤدي توفير خدمات (NAS) إلى زيادة كفاءات المراجع أثناء تأدية عملية المراجعة ، مما يؤدي إلى تقديم مراجعة عاليه الجودة وتقرير مراجع زمني ، وهذا

يترجم إلى تخفيض تأخر الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة، وبناءً علي ذلك تم صياغة الفرض الفرعي الأول علي النحو التالي:

الفرض الفرعي الأول من الفرض الأول: توجد علاقة سالبة بين تقديم خدمات بخلاف المراجعة وتأخر الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة

٢- جودة المراجعة الخارجية وأثرها علي توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة

عرف *(Xiong, H.,et al ,2020)* جودة المراجعة الخارجية بأنها إلتزام مكاتب المراجعة الخارجية بأداء عملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها وقواعد وأداب سلوك المهنه بما يساعد في تلبية وتحقيق أهداف وإحتياجات مستخدمي القوائم المالية مع الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات التي تم إكتشافها في القوائم المالية ، سواء كانت مخالفات قبلية أو بعدية لعملية المراجعة الخارجية ، مما يؤدي إلي زيادة جودة تقارير المراجعة النهائية وتم إختيار جهود المراجعة غير الطبيعية و فترة عمل المراجع من تلك العوامل التي تهتم بتطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي لمعرفة أثرها علي توقيت الإفصاح عن القوائم المعدلة و ذلك من خلال مايلي :

١/٢ جهود المراجعة غير الطبيعيه وأثرها علي توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة

أجمعت دراستي *(El Guindy, M. N.2020 ،Li, L., Qi,2020)* علي أنه نتيجة إختلاف مراحل عملية المراجعة وإجراءاتها يوجد تخصيص وتقسيم للعمل لجميع عناصر مكتب المراجعة ونتيجة لهذا الإختلاف المرحلي فإنه يعد أمراً طبيعياً أن تختلف درجة جهد هؤلاء الأفراد وأيضا تختلف أجورهم مما يؤثر سلباً علي التكلفة التي يتحملها العميل في تلك المراحل المختلفة بينما أوضحت دراسة (*Ma, C., Zhang,et,al ,2015)* أن جهد المراجعة هو واحد من أكثر مقاييس الجودة إستخداماً في المدخلات في أبحاث المراجعة السابقة ومن المتوقع أن تؤدي جهود المراجعة المرتفعة إلى زيادة كفاءة المراجع وتقليل مخاطر الأخطاء المادية غير المكتشفة في البيانات المالية للعميل ، وبالتالي تحسين جودة المراجعة وفي نفس السياق وجدت دراسة (*Li, L,et al. 2020*) أن أتعاب المراجعة المرتفعة مرتبطة بإنخفاض

إحتمالية التعديلات المحاسبية بعد التحكم في مخاطر العملاء.

وبعبارة أخرى ، إذا كانت المشاركة في عملية المراجعة محفوفة بالمخاطر إلى حد كبير، فإن المراجع يهتم بتكريس المزيد من الجهد والموارد والوقت لمراجعة البيانات المالية وتقديم مراجعة عالية الجودة بشكل مقبول (*Habib and Muhammadi, 2018*)، فمن المتوقع أن يكون المراجع الحالي أكثر تشككاً ومحافظاً خلال عملية تعديل القوائم المالية لتجنب المزيد من التعديلات بالقوائم المالية وما يتبع ذلك من دعاوى وتهديدات لسمعة مكتب المراجعة ومن المحتمل أيضاً أن يقوم بزيادة (غير طبيعية) لجهود المراجعة المبذولة لتقييم نظام إعداد التقارير المالية والمخاطر الخاصة بالعميل ، وفهم طبيعة الأخطاء ، ومصادرها وتأثيراتها على عملية المراجعة الحالية ، وتحديد وتقييم الإختلافات المحتملة في عمليات المراجعة السابقة ، وينتج عن ذلك مراجعة أكثر تكلفة وتأخر تقرير مراجعة أطول ، والذي يترجم إلى تأخر في الإفصاح لفترة أطول لهذه الأسباب ، و قد يتأخر الإفصاح عن تعديل القوائم المالية ويتوقع تأخراً أكبر في الإفصاح عن تعديل القوائم المالية لمستويات أعلى من أتعاب المراجعة غير الطبيعية مما يؤثر علي أسعار الأسهم .

ويري الباحث أن جهود المراجعة المرتفعة تعمل بصورة فعالة في خفض إحتمال تعديل القوائم المالية بناء علي وجود علاقة سلبية بينهم حيث يستجيب المراجع الخارجي للزيادة في مخاطر التحريف المادي بالزيادة في جهود المراجعة لإكتشافها ، ومع زيادة الجهد المبذول فإن المراجع الأكثر كفاءة وإستقلالية من المحتمل أن يتعرف علي ويصحح تلك التحريفات والتعديلات وبالتالي تنخفض عمليات تعديلات القوائم المالية حيث تمثل تعديل القوائم المالية إعترافاً واضح كألية لضمان كفاءة جهد المراجعة المبذول للكشف عن التحريفات والأخطاء والممارسات الإنتهازية

٢/٢ فترة عمل المراجع وأثرها علي توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة

من المفترض أن يقدم المراجع رأياً غير متحيزاً وعادلاً بشأن البيانات المالية حيث يتعين علي المستثمرين إتخاذ قرارات الإستثمار بناءً علي تقرير المراجع وكما قد تضعف فترة عمل المراجع الطويلة إستقلاليته بسبب زيادة تهديد الألفة بين أعضاء فريق المراجع ومديري العملاء (*Bar-Gill, O ,et al, 2019*) ، وبالتالي تقليل حوافز المراجع لتوفير

مراجعة عاليه الجودة (*Fang, J.et.al, 2018*) ومع ذلك ، قد تؤدي فترة عمل المراجع الطويلة إلى تحسين الكفاءات الخاصة بالمراجع لتوفير عمليات مراجعة عالية الجودة لأنه من المتوقع أن يكتسب المراجعين المزيد من المعرفة حول العميل وبيئته بمرور الوقت ممايؤدي إلي تحسين تقييم مخاطر المراجع والإستجابة للمخاطر أثناء عملية المراجعة *(Dermarkar, S. ,2020, & Mulyani, I., 2020)*- .

أظهرت معظم الأبحاث التجريبية أن فترة عمل المراجع تزيد من جودة المراجعة بشكل محتمل لأن التأثير الإيجابي لتحسين المعرفة الخاصة بالعميل على جودة المراجعة يفوق التأثير السلبي لتهديدات الألفة المحتملة *(Hanlon, M., & Shroff, N., 2020 Al-Tarawneh et al, 2020*) علاوة على ذلك ، تقدم الدراسات السابقة دليلاً على أن المراجعين الذين يتعاملون لفترات قصيرة يتعرضون لمخاطر تقاضي أعلى *(Christensen,et al,2019*) وأن فترة عمل المراجع مرتبطة سلبياً بإحتمالية تعديل القوائم المالية *(Desai, V., et al, 2020*) وهذا يترجم إلى تخفيض في الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة.

ويري الباحث بالإتفاق مع دراسة (*Duh, R. R,et al. 2020*) أن جودة المراجعة مرتبطة بجودة التقارير المالية حيث إذا تم القيام بعملية المراجعة من قبل أشخاص مؤهلين أصحاب مهارة عالية من المتوقع أن يؤثر ذلك علي زيادة الثقة في القوائم المالية المعدلة ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية وكما أكد ذلك دراسة *(Ernstberger, et al . 2020)* وبإستخدام عينة من الملاحظات للشركات الأمريكية في الفترة ما بين (٢٠٠٤ و ٢٠٠٩)، وجود علاقة سلبية بين مدة الفترة المظلمة وجودة المراجعة كما تم تطبيقها علي مكاتب (BIG 4) وأضافت تلك الدراسة أن الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة، تعمل على تحسين توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة ولذلك تم صياغة الفرض الفرعي الثاني كما يلي:

الفرض الفرعي الثاني من الفرض الأول: توجد علاقة سالبة بين جودة المراجعة الخارجية وتأخر الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة

٣- تقديم خدمات المراجعة المشتركة وأثرها علي توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة

تساهم المراجعة المشتركة بشكل كبير في إنجاز عملية المراجعة في وقت أقل بسبب تقسيم العمل بين مراجعين أكثر وتجميع خبراتهم وكفاءاتهم المهنية معاً ، كما أن وجود مراجعين يضمن مستوي أعلي وأفضل من الإشراف علي تنفيذ إجراءات المراجعة ، كما أن ذلك يدعم إستقلال المراجع بشكل كبير (*Quick, R,et al 2018*)، وذلك لإعتماد المراجعة المشتركة علي قيام مراجعين مستقلين بأداء عملية مراجعة القوائم المالية لنفس الشركة وقيامها بإعداد تقرير مراجعة موحد ، وهو أمر معمول به بشكل إختياري من قبل بعض شركات الأعمال ، وبشكل إلزامي في أحيان أخري مثلما هو الحال بالنسبة لشركات القطاع الأعمال في مصر .

وكما عارضت الدراسات التالية (*Florian,2018 , Quick & Schmidt,2018*) النواحي الإيجابية للمراجعة المشتركة وأثرها علي توقيت إصدار القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم ، حيث تمثلت النواحي السلبية في تطبيق مدخل المراجعة المشتركة في صعوبة التنسيق وتبادل المعلومات بين مراقبي الحسابات في ظل المراجعة المشتركة نظراً لظروف المنافسة بين مكاتب المراجعة ومن مظاهر صعوبة التنسيق بين مراقبي الحسابات عدم وجود معايير محدده يستند عليها عند تقسيم المهام بينهم ، مما يؤدي إلي زيادة الوقت المستغرق في أداء العمل وفي التشاور وبالتالي تأخر إصدار تقرير المراجعة وتأخر الإفصاح عن التقارير المالية ، ولاشك أن أي خلل في عملية التنسيق في أي مرحلة من مراحل أداء عملية المراجعة سيؤدي إلي إختلاف الرأي بين المشاركين وبالتالي وجود حالة من الإرتباط بما يحول دون الوصول إلي رأي موحد ، مما سيؤثر سلباً علي جودة عملية المراجعة

بينما أوضحت دراسة (*Al- Hadi, A ,et al,2017*)أن المراجعة المشتركة تساهم في تحسين جودة المراجعة وكذلك تدعيم الدور الرقابي للمراجع حيث أن تعين أثنين مراجعين مختلفين يدعم إستقلال المراجعين معا لذلك لأن قدرة الإدارة في التأثير علي المراجعين يجعل موقفهما أقوي في مواجهة الإدارة ومن ثم يصبح رأيهما أكثر إستقلالية ،

حيث تعلم إدارة الشركة أن أعمالها تخضع للمراجعة من جانب مراجعين مستقلين وبالتالي ستكون أكثر إلتزاماً بالنظم والضوابط المختلفة وخاصة المالية والمحاسبية ، بل أن قيام الشركة بإختيار المراجعة المشتركة (إختيارياً) يقدم إنطباعاً بمستوي ثقة الشركة في ما تقدمه من تقارير ومعلومات مالية ومستوي إلتزامها بشكل عام ممايعكس إيجابياً علي توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وتحسين أسعار الأسهم للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية التي تتبع تلك الخاصية .

ويري الباحث أن المراجعة المشتركة تقدم ضمان لتفعيل جهد المراجعة بمستوي كافي حيث أنها تساهم في توجية الجهد المبذول إلي مناطق التحريفات الجوهرية والوصول لأدلة ملائمة وكافية لتقليل مخاطر المراجعة المرتفعة المصاحبة لتعديل القوائم المالية وتمكن من القيام بالإختبارات والإجراءات الإضافية في حالة عدم إقتناع أحد شريكي المراجعة بعمل الأخر بما يضمن كفاية الجهد وتعميق الحصول علي تأكيد معقول حول خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية كما أنها تساهم في التخصيص الأمثل للجهد وإدارة فريق المراجعة من خلال توزيع المهام والمسئوليات والتقسيم المتوازن للعمل المراجعي وفقا للأمور الهامة والجوهرية ولذلك تم صياغة الفرض الفرعي الثالث من الفرض الاول كمايلي :

الفرض الفرعي الثالث من الفرض الأول: توجد علاقة سالبة بين المراجعة المشتركة وتأخر الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة

رابعا: الدور التأثيري لتوقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة علي أسعار الأسهم

ويمكن توضيح الدور التأثيري لتوقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة علي أسعار الاسهم من خلال مجموعة العلاقات التأثيرية والإنعكاسات التالية كمايلي :

١- العلاقة التأثيريه بين توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وعدم التماثل في المعلومات :

يرتبط عدم الإفصاح المبكر عن المعلومات المالية بزيادة عدم التماثل في المعلومات

وينظر المستثمرون إلى التعديلات المحاسبية على أنها أخبار جوهرية (*BenYoussef and Khan, 2018*) ولذلك ، فإن تأخيرات الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة تزيد بشكل كبير من المعلومات الغامضة وعدم اليقين التي يواجهها مستخدمو البيانات المالية ، كما أنها تزيد من شكوك المستثمرين وإنعدام الثقة في الأسواق المالية .

ويري الباحث إن السبيل للحد من عدم تماثل المعلومات يكون من خلال توفير منظومة من الشفافية لعل أحد ألياتها هي إعداد قوائم مالية صحيحة وشفافة تعبر عن الموقف المالي ونتيجة أعمال المنشأة بشكل سليم ، فإعداد هذة القوائم بالشكل المطلوب يجب أن يتم في ضوء معايير محاسبية واضحة ومحايدة ، فضلا عن القيام بعملية المراجعة لهذة القوائم لإضفاء المزيد من الثقة عليها ، وهو مايؤكد أن تنفيذ إجراءات مراجعة الحسابات بشكل سليم يمثل أحد أدوات تقليل عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذوي العلاقة .

٢- العلاقة التأثيريه بين توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة والربحية :

وفقاً لـ دراسة *(Elekdag, S,et al ,2020)* ، قد ترغب الشركات التي تتمتع بمستوى عالٍ من الربحية في أداء أعمال المراجعة في أقرب وقت ممكن حتى تتمكن من الإعلان عن الأخبار الجيدة بشكل أسرع - من ناحية أخرى ، قد ترغب الشركات في تأجيل التقارير المالية المعدلة لتجنب الإنزعاج من توصيل أخبار سيئة ، بالإضافة إلى ذلك ، قد تقضي الشركات ذات الدخل الأقل وقتاً أطول في التحقق من الدخل ، كما أوضحت إرتباطاً كبيراً بين الربحية وتوقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة كما إستنجت الدراسة إلى أن الشركات الأكثر ربحية تميل إلى أن تستغرق وقتاً أقل لنشر قوائمها المالية المعدلة .

٣- العلاقة التأثيريه بين توقيت الإفصاح عن القوائم المعدلة ورأي المراجع :

يؤدي رأي المراجعة السلبي إلى تباطؤ عملية إعداد التقارير حيث أن الشركات التي لديها آراء مراجعة سلبيه لديها فترة تأخير أطول مقارنة بالشركات التي تتلقى رأي مراجعة نظيف وأن الشركات التي لا تتلقى آراء المراجعة غير نظيفة تميل إلى تأخير إصدار تقاريرها المالية السنوية مقارنة بالشركات التي تتلقى آراء غير نظيفه

. (Fang, J. et al, 2018)

ويري الباحث بناءً على ما أظهرته الدراسات السابقة أن العلاقة بين رأي المراجعة والتوقيت المناسب للتقارير المالية إيجابية، كما أن الشركات التي لديها تقرير نظيف تستغرق وقتاً أقل لنشر تقاريرها المالية مقارنة بالشركات التي لا تتلقى تقريراً نظيفاً حيث أنها تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية في الفترات المستقبلية وبالتالي طول الفترة الزمنية بصورة غير طبيعية لفترة إصدار التقرير المراجعة مما يؤدي إلي إحتمالية خسارة ثروة المستثمرين ومخاطر إنهيار أسعار الأسهم .

وقد توصل (*Bartov, E., Marra, A.2020*) وذلك علي عينه من ٤٠٣ شركة عدلت قوائمها المالية خلال الفترة(١٩٩٥–١٩٩٩) إلي وجود رد فعل سلبي لسعر السهم وتباين جوهري في العوائد غير العادية تتبع تعديل القوائم، ووجود تأثير عكسي جوهري لتعديل القوائم المالية علي قيمة الشركة ، حيث تبين أن الشركات التي تعدل قوائمها المالية تفقد مايقرب من (-٩,٢ %) من قيمتها علي مدار يومان من تاريخ النشر، إلي أن السوق عادة يستقبل تعديلات الأرباح بشكل سلبي ، وينبع ذلك من حقيقة أن التعديلات الجوهرية وغير الجوهرية تظهر تأثيراً عكسياً علي سعر السهم ،ويمكن توضيح رد الفعل في الأجل القصير بشكل أكثر وضوحاً عن رد الفعل في الأجل الطويل وذلك كمايلي : -

١- رد فعل سوق الأسهم قصير الأجل على توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة:

إختبرت دراسة (*Bai, S, et al ,2017*) في الولايات المتحدة الأمريكية رد فعل أسعار الأسهم علي المدي القصير والطويل عند الإعلان عن تعديل القوائم المالية ، وقد أشارت نتائج الدراسة إلي أن متوسط العوائد المجتمعة غير العادية لعينه من(٥٥٣) قائمة معدلة لعدد(٤٣٧) شركة يبلغ (-١.٥٨%) سلبي معنوي، وذلك خلال ثلاثة أيام محيطة بتاريخ الإعلان عن القوائم المالية المعدلة ، كذلك يبلغ متوسط العوائد المجمعة غير العادية لسنه قبل تاريخ الإعلان عن قوائم مالية معدلة والعام التالي لتاريخ الإعلان عن قوائم مالية معدلة (-٩,٦%) سالب معنوي أيضاً أي هناك

علاقة عكسية بين تعديل القوائم المالية وأسعار الأسهم ، سواء علي المدي القصير أو الطويل ، فالشركات تفقد جانب من قيمتها السوقية عند الإعلان عن قوائم مالية معدلة .

كما تبحث العديد من الدراسات في محددات رد الفعل السلبي لسوق الأسهم قصيرة الأجل تجاه توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة ويمكن عرضها كمايلي :

أ- وجدت دراسة (*Mohammad Rezaei. et al., 2020*) دليل على أن التعديلات التي تؤثرعلى عناصر متعددة والتي ترجع إلي الأرباح التي تم الإبلاغ عنها سابقاً ترتبط بخسائر أعلى في قيمة سوق الأسهم وفي نفس السياق وجدت دراسة (*Das, S., Gong, J. J., & Li, S., 2020*) أن قضايا الإيرادات والتكلفة هي أكثر الأسباب شيوعاً لتعديل القوائم المالية في نماذجهم بنسبة (٤٨٪ و ٢٢٪ ، على التوالي) ، مع رد فعل سلبي غير طبيعي لمدة ثلاثة أيام بنسبة ١. ٣١٪ و١. ٤٩٪ على التوالي

ب- بينت دراسة (*Sun, X,et al 2019*) أن مستوى غموض المعلومات المحيطة بالشركة ونوع المؤسسات المالية هو عامل آخر يجب أخذه في الإعتبار.

ج- أوضحت دراسة *(Fragoso,et al, 2020)* أن البيئة التنظيمية المحيطة بالإفصاح عن تعديل القوائم المالية قد تؤثر على كيفية تفاعل السوق مع مثل هذا الحدث.

٢- رد فعل سوق الأسهم طويل الأجل وأثره علي توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة:

تم إظهار تأثير توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة في السوق على المدى الطويل في دراسة (*Ye, C. and Yu, 2018*) ، على الرغم من أنه أقل بكثير من تأثيره على المدى القصير، حيث كشفت عن عوائد متوسطة متراكمة لمدة (٦) أشهر ،وسنه واحدة وسنتين ، تبلغ ١٤,٤% و٢٥,٥% و٥٢,٨%علي التوالي ، كما إستنتجت أن تعديل القوائم المالية لها تأثير طويل الأمد على حجم تداول العملات للشركات التي تم تعديل قوائمها المالية ، كما تظهر أيضاً أن حجم التداول يتأثر بشدة عندما يكون الحدث مدفوعًا بنوع من المخالفة بعد ظهور قانون(SOX) وعندما يتم فصل المراجعين أو يكون هناك على الأقل بعض معدل دوران التنفيذيين، وعلي جانب أخر أوضحت دراسة (*Fragoso,et al, 2020*) أن توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة له تأثير سلبي على تكلفة الدين،

ويظهر تأثيرات مهمة بعد تعديل القوائم المالية

وكما يتفق الباحث مع دراسة (*Harmadji, D., Y. Wet,al.. 2020*)التي تناولت خطر إنهيار سعر السهم ، في سببين رئيسيين هما الدوافع الإدارية ، والنظم المحاسبية ، حيث تحاول الإدارة تضليل المستثمرين من خلال أساليب مختلفة منها ممارسات إدارة الأرباح والتي تظهر نتائج الشركة تختلف عن النتائج الفعلية ، وهو ماينعكس علي مستوي تفاؤل المستثمرين بشأن مستوي دخل الشركة مما يؤدي إلي إرتفاع أسعار أسهم الشركة بصورة لاتعكس الأداء الفعلي، وبالتالي حدوث ظاهرة فقاعة الأسعار، ولأن المديرين لديهم قدرات محدودة في تأجيل الإعتراف بالأداء الفعلي ، فعندما يتم الإفصاح عن الأداء الفعلي المؤجل في نفس الوقت الذي توجد فيه مبالغة غير حقيقية في أسعار الأسهم ، يحدث إنهيار وإنخفاض في سعر السهم .

ويري الباحث أن التعديلات الجوهرية وغير الجوهرية تؤثر علي تصورات المستثمرين بشأن أداء الشركة في الماضي والمستقبل ، وبالتالي تؤثر علي القيمة السوقية للشركة وتثير مخاوف المستثمرين فيما يتعلق بمخاطر المعلومات ونزاهة وكفاءة الأدارة كما تظهر تأثيراً سلبياً على أسعار أسهم الشركات التي يتم تعديل قوائمها المالية وبشكل عام ، فإن تأثير إعلانات تعديل القوائم المالية مهم لجميع فترات التنبؤ - ومع ذلك ، فإن رد الفعل طويل الأجل أكثر وضوحاً مقارنةً برد الفعل قصير الأجل و يكون التأثير السلبي أعلى بكثير ، و أن إصدار قوائم مالية معدلة له عواقب إقتصادية علي قيمة الشركة وتدهور العلاقة بالمراجع الخارجي ،كما يري الباحث من خلال العلاقة التأثيرية بين القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم أن تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي في ظل المحددات السابق ذكرها يحد من ظاهرة تعديل القوائم المالية للشركات المصرية ممايعكس إيجابياً علي أسعار أسهم تلك الشركات ولذلك يمكن إشتقاق **الفرض الثاني للدراسة كالتالي** :

يوجد تأثير سلبي لتوقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة علي أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

المحور الثالث: تحليل العلاقة بين تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي وتحسين توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة (إطار مقترح)

أولا: الإجراءات المقترحة لتطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي

ويمكن تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي من خلال مجموعة من الإجراءات والتي تكفل تفعيل التطوير وهي :

١. ترشيد الحكم والتقدير الشخصي للمراجع:

أوضحت دراسة (*Daoust, L.,et al 2019*) أن عمل المراجع يحكمة التقدير والحكم الشخصي ، وإذا كان لترك المراجع حراً في مرونه تقديره وحكمة الشخصي مميزاته من حيث الموافقه وعدم وضع قيود تحد من رأيه الشخصي بالإضافة إلي إتاحة الفرصة لظهور الكفاءات ، إلا أن ترك الباب مفتوحا أمام التقدير الشخصي دون ضوابط يؤدي إلي :

أ- صعوبة إجراء المقارنات بين أداء المراجعين و تحديد مسؤولية المراجع .

ب- صعوبة وضع مستويات للأداء المهني ومستوي مناسب للأتعاب.

وبالتالي يقترح الباحث إستخدام "النظام الخبير" والذي لن يحل محل المراجع الخبير بل سيكون معاوناً له في القيام بعملية المراجعة بكفاءة ، ولاخوف في هذا المجال من أن "النظام الخبير " سيقف حائلا دون وجود خبراء بشريين في المراجعة مستقبلاً ، بل علي العكس سيؤدي إلي سرعة الحصول علي هؤلاء الخبراء من جهة وزيادة كفاءتهم من جهة أخري حيث أن الإعتماد علي نظام الخبير في عملية المراجعة يكون من شأنه ترشيد الحكم الشخصي للمراجع أي إحترام الحكم والتقدير الشخصي مع توضيح مزاياه وتخفيض عيوبه ومشاكلة كما سيؤدي إلي إنجاز عملية المراجعة في أقصر وقت ممكن مع ضمان عامل الدقة و سرعة تقديم تقرير المراجعة في الوقت المحدد له بدون تأخير هذا بالإضافة إلي زيادة الثقة في محتويات التقرير.

٢. **الفحص التحليلي:** ويعرف بأنه تحليل العلاقات بين بنود البيانات المالية وغير المالية المستثمرة من نفس الفترة، ويحقق هذا الفحص مزايا عديدة ومنها:

أ- توجية المراجعة إلي الأرصدة التي يحتمل أن يوجد بها تلاعب أو إحتيال .

ب- توحيد أراء المراجعين وتخفيض تكلفة المراجعة وتعميق فهم المراجع للمنشأة

محل المراجعة والبيئة التي تعمل فيها.

ج- مقارنة المعلومات للعميل بالصناعة ومقارنة المعلومات المالية بالمعلومات غير المالية.

د- مقارنه المعلومات المالية للفترة الحالية بمثيلاتها بالفترة السابقة .

ويري الباحث أنه ينبغي علي المراجعين عدم الإعتماد فقط علي الفحص التحليلي الكمي ، وإنما يجب أيضا إستخدام الفحص التحليلي الوصفي للمساعدة في صياغة وتطوير الفروض الأساسية حول الأسباب الرئيسية للفروق الجوهرية عن التوقعات الكمية ، وتتوقف طبيعة وإجراءات الفحص التحليلي علي ظروف كل عملية مراجعة ولكنها تتطلب دائما من المراجع الأخذ في الحسبان المتطلبات الأتية :

- معرفة أي فروق بين الأرقام المتوقعة والأرقام الفعلية بالإضافة إلي مدي الإقتناع بالتفسيرات والإيضاحات لأي فروق أو إختلافات هامة .
- صلاحية البيانات المستخدمه في التنبؤ وفقاً للعلاقات المحددة لتأييد أرقام القوائم المالية التي تخضع للفحص التحليلي .

وبالتالي قد لايكون الفحص التحليلي كافي بمفرده للكشف عن الممارسات الإحتيالية والتي غالبا ماتكون محكمة وصعبة الإكتشاف .

٣. إختبار معقولية الإجراءات والأساليب المطبقة وإستخدامها في الغرض الذي صممت من أجلة وتوجية الإدارة لتدعيم الإجراءات العلاجية في حالة وجود ضعف في نظم الرقابة الداخلية وتحسين الإفصاح عن الإستمرارية في تقرير المراجعة بما في ذلك (*IAASB,2016*) :

أ- قسم مستقل عند وجود عدم تأكد جوهري ، والإفصاح عنها بشكل كاف ، تحت عنوان "عدم التأكد الجوهري ذو العلاقة بإستمرارية المنشأة" .

ب- وصف مسئوليات كل من الإدارة والمراجع عن إستمرارية المنشأة .

ج- متطلب جديد عن كفاية الإفصاحات في ضوء إطار التقرير المالي المطبق عندما يتم تحديد أحداث أو حالات ، قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشأة علي الإستمرار.

د- المحافظة علي وضع ضوابط الرقابة الداخلية ومتطلبات الإفصاح عن كفاءة وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية وتصميم برامج وضوابط رقابية علي الإفصاح للتأكد من أن المعلومات الجوهرية تعتبر محددة لها وذلك من خلال مدة إعداد التقارير المالية مع تقييم فعالية ضوابط الرقابة علي الإفصاح خلال الثلاثة شهور السابقة لإستبعاد التقرير .

هـ- تحديد مواطن وثغرات الرقابة الداخلية للمراجع الخارجي ولجان المراجعة وكذلك تحديد العيوب الجوهرية في تصميم وتشغيل نظم الرقابة الداخلية والتي تؤثر في إتجاه مضاد للجوانب الأخلاقية للمنشأة .

٤. أن يتضمن تقريره المقترحات والتوصيات بشأن الملاحظات التي ظهرت له من خلال قيامه بمهمته في فحص وتقييم هيكل الرقابة الداخلية وإدارج قسم يوضح مسئوولية الإدارة والمراجع عن القوائم المالية المعدلة وتوقيت الإفصاح عنها .

٥. يقترح الباحث إستخدام الأسلوب التقليدي لتحليل مضامين القوائم المالية (تحليل أفقي ، وعمودي ، وتحليل بالنسب) لتكوين صورة مبدئية عن طبيعة الصناعة والوضع العام للشركة محل المراجعة ، فبالإستناد إلي نتائج التحليل العمودي يستطيع المراجع أن يحدد الأهمية النسبية للبند بالنسبة لمجموع التصنيف الذي ينتمي إليه هذا البند .

٦. التكامل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي للحد من أسباب صدور قوائم مالية معدلة وتحسين توقيت صدورة ولتجنب الفترة المظلمة (*2019, Meuwissen, R-*) ، ويتم التكامل عن طريق التعاون والتنسيق بين المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي أثناء تنفيذهما لمهامهما ، بما يضمن تغطية أشمل لأعمال المراجعة ـ وتقليل بقدر الإمكان لزدواجية الجهود، وتوزيع العمل توزيعاً يحقق أهداف المراجعة بشكل عام ويعود بالفائدة علي المؤسسة

وأتفقت دراسة (*Chy, M ,et al ., 2020*) علي ضرورة تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال فهم المنشأة وبيئتها ، حيث ينقسم الضعف الجوهري في أليات هيكل الرقابة إلي: -

١- ضعف في مقومات الرقابة ذاتها ومكوناتها الخمسة ، ولم تقم الإدارة بإكتشافها في التوقيت المناسب والإفصاح عنها

٢- وأوجة القصور التي تجتمع مع بعضها ، وتؤدي إلي تحريفات جوهرية ، ولم يتم الإفصاح عنها وتساعد في تعديل القوائم المالية ، ويعد تقييم الأهمية النسبية أساس الحكم علي مدي صدق وعدالة القوائم المالية ، حيث تتحدد بموجب تقييم الأهمية النسبية ، تحريفات القوائم المالية المؤثرة علي قرارات مستخدمي التقارير المالية.

- ويجد الإشاره هنا بوجة خاص إلي معيار المراجعة الدولي رقم (٦١٠) IAS (610)بعنوان إستخدام عمل المراجعة الداخلية حيث قد بين المعيار الإجراءات التي يجب علي المراجع الخارجي أخذها في الإعتبارعند تقييم عمل المراجع الداخلي بغرض الإستفادة منه وأنه مهما كانت درجة إستقلالية وموضوعية المراجعة الداخلية فإنها كعنصر من عناصر الهيكل الإداري للمؤسسة لايتوافر لها الإستقلال الضروري واللازم لمراقب الحسابات لإبداء رأيه عن القوائم المالية ويتحمل مراقب الحسابات المسئولية عن تقريره ولايقلل من هذه المسئولية إستخدامه لعمل المراجع الداخلي ،ولهذا فإن كل ما يتعلق بمراجعة القوائم المالية يظل خاضعاً للتقدير الشخصي لمراقب الحسابات وبوجه عام فإن إعتماد مراقب الحسابات علي عمل المراجع الداخلي سوف يعتمد علي تقييمه للمخاطر الجوهرية لعدم العرض المناسب ، وأن تقييمه لوظيفة المراجعة الداخلية يشمل مايلي : -

– فحص البنود التي قام بالفعل المراجع الداخلي بفحصها وفحص البنود الأخري ذات العلاقة .

– مراجعة إجراءات التحقق وغيرها من الإجراءات التي قام بتأديتها المراجع الداخلي .

– أن صميم عمل مراقب الحسابات تقييم أعمال المراجعة الداخلية إلي المدي الذي يعتقد أنه ضروري لتحديد طبيعة وتوقيت وإجراءات مدي الإلتزام وإجراءات التحقق الأساسية التي يجب القيام بها ، وغالبا مايساعد وجود مراجعة داخلية وسليمه وفعالة علي تقليل حجم الإختبارات التي يقوم بها مراقب الحسابات لكنها لاتؤدي إلي الإستغناء عنها .

– أن تحديد دورالمراجع الداخلي يتم عن طريق إدارة المؤسسة ، وأنه هدفة

الأساسي يختلف عن هدف مراقب الحسابات الذي يتم تعينه لإصدار تقريرعن مراجعته للقوائم المالية وإبداء رأيه فيها بشكل محايد ومستقل ولهذا فإن كثيرمن عمل المراجع الداخلي قد يكون مفيداً للمراجع الخارجي عند تحديده لطبيعة وتوقيت ومدي إجراءات المراجعة .

٧. الإستجابة لمخاطر التحريفات الجوهرية ذات العلاقة بتعديل القوائم المالية :

أوضحت دراستي (أحمد ، ٢٠١٩) و (*Svanberg, J., Öhman, P, 2019*) لكشف أبعاد الغش وتحليل تأثيره علي القوائم المالية ، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات التي يوصي بها معيار المراجعة المصري رقم (٢٤٠):-

١/٧ الإستجابة لدراسة مخاطر تخطي الإدارة للضوابط الرقابية والتي يجب علي المراجع الخارجي أن يكون لدية من الشك المهني مايجعلة متوقعا بإستمرار لإمكانية قيام إدارة المنشأة بالتلاعب في السجلات المحاسبية

٢/٧ الإستجابات العامة لمخاطر الغش الناتجه عن تعديل القوائم المالية والتي يكون لها تأثير عام علي كيفية أداء عملية المراجعة ، كالإستجابات :-

- التي ينتج عنها التكليف والإشراف علي أفراد ذوي خبرات مناسبة للتعامل مع نتائج تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش .
- التي ينتج عنها دراسة دقة تطبيق المبادئ المحاسبية خاصة مايتعلق بالعمليات المعقدة ، أو النادرة الحدوث ، مع تحديد ربط مستوي التطبيق بإمكانية حدوث تحريفات جوهرية
- التي ينتج عنها دراسة مستوي خبرات القائمين علي إعداد القوائم المالية بالمنِشأة وتحديد درجة التنبؤ لديهم - الخاصة بكيفية أداء عمليات المراجعة - مع إعادة تخطيط عمليات المراجعة وفق تلك الدرجة التنبؤية ، حيث يمكن لمنفذ القوائم المالية من ذوي الخبرة – خاصة أن بعض منهم قد يكون قد عمل سابقا بمكاتب مراجعة – أن يتنبأ بخطط المراجعة وبالتالي يتم تنفيذ الغش وإخفائة بشكل يصعب علي مراقب الحسابات إكتشافة .

٣/٧ الإستجابة المتعلقة بطبيعة وتوقيت ومدي إجراءات المراجعة لمواجهة المخاطر المحددة كالإستجابات:

- بتعديل طبيعة توقيتات تنفيذ عمليات المراجعة.

- بتعديل طبيعة إجراءات المراجعة بهدف توفير دلالات أكثر مصداقية لتنفيذ خطوات المراجعة .

٨. توثيق المراجع الخارجي لمخاطر تعديل القوائم المالية ومتابعة الضوابط الرقابية.

كما أشار معيار المراجعة المصري رقم (٢٤٠) أنه ينبغي علي المراجع الخارجي توثيق مايلي :

- ردود الفعل العامة للمخاطر التي تم تقيمها والتي تخص التحريفات المؤثرة.
- القرارات الجوهرية التي تم التوصل إليها فيما بين أعضاء فريق العمل، وذلك فيما يخص قابلية تعرض القوائم المالية لتحريفات ناتجة عن الغش.
- التحريفات الجوهرية التي تم تحديدها وتقيمها والتي كانت سبب في تعديل القوائم المالية.
- نتائج إجراءات المراجعة وعلاقتها بمخاطر التحريفات .
- عمليات التواصل بين مراقب الحسابات والجهات المسئولة بالمنشأة والخاصة بتعديل القوائم المالية وعلية فإنه يجب علي مراقب الحسابات توثيق كل مايراه وقد يؤدي إلي وضع قيود وضوابط خلال الفترات المالية القادمة التي تحول دون تكرار تعديل القوائم المالية أو عدم التفكير في تنفيذها .

٩. مراجعة توقيت وجودة القوائم المالية المعدلة

أ- مراجعة جودة القوائم المالية المعدلة:

أوضحت دراسة (*Bao, M. X. et al, 2020*) ينبغي علي المراجع التأكد من أن التقارير تعكس النواحي الإيجابية والسلبية لأداء المنشأة لعمل تقييم مناسب للأداء ككل وذلك علي النحو التالي:

- أن تفصح التقارير عن النتائج والموضوعات المرغوبة وغير المرغوبة.
- أن تعرض بيانات التقارير في شكل يسمح لقارئها أن يري إتجاهات الأداء الإيجابية والسلبية ومقارنتها بالعام السابق .
- أن يتناسب التركيز والإهتمام بمختلف موضوعات التقارير مع الأهمية النسبية لتلك الموضوعات .

ب- مراجعة توقيت إصدار القوائم المالية المعدلة:

أوضحت دراسة *(Seidel, T. A.et al,2019)* علي المراجع التأكد من أن إعداد التقارير تم بناءاً علي جدول زمني منتظم ويتم توفير البيانات في وقتها للأطراف المعنية لإتخاذ القرارات في الوقت المناسب ، وأن تلتزم المنشأة معدة التقارير بالإفصاح بشكل منتظم عن أدائها المالي والإقتصادي في وقت محدد ، حيث يعد التناسق في معدل تقديم التقارير وفتراتة الزمنية أمراً هاما لضمان إمكانية المقارنة بين البيانات عبر الأوقات الزمنية وسهولة حصول الأطراف المعنية علي التقرير ، وينبغي علي المنشأة أن توازن بين ضرورة تقديم البيانات في موعدها المحدد وأهمية ضمان مصداقية تلك البيانات .

ويري الباحث أن يتم إتاحة المعلومات بأسلوب مفهوم ومتاح للأطراف المعنية المستخدمة للتقارير ، وعلي المراجع التأكد من ذلك من خلال التأكد من أن التقارير متضمنه مستوي البيانات التي تتطلبها دون الإفراط في سرد التفاصيل عديمه القيمة، وتجنب التقارير إستخدام مصطلحات فنية أو إختصارات أو كلمات دارجة أو أي محتوي أخر ، وأن يتم توفير كافة البيانات والمعلومات والتقارير مع مراعاة الإحتياجات الخاصة لكافة أنواع الأطراف بشكل يجعلهم يستطيعون العثور علي البيانات المحددة التي يرغبونها دون بذل جهد مهدر وذلك من خلال توفير وسائل إرشادية مثل جداول المحتويات أو الخرائط أو الإحصائيات أو أي سبل مساعدة أخري.

١٠. ضرورة تضافر جهود الأطراف المعنيه لنجاح تطبيق تقرير المراجعة الموسع عن القوائم المالية المعدلة حيث أن التطبيق الفعال للمتطلبات الواردة في معايير إعداد تقرير المراجع الجديدة والمعدلة يتطلب تضافر جهود المراجعين والإدارة والمستثمرين والمنظمين ولجان المراجعة والهيئات الرقابية علي مهنة المراجعة (*IFAc,2015*) حيث يلزم ضرورة بذل هذه الأطراف لمجهود كبير لفهم منافع وقيود تطبيق التعديلات الجديدة لإعداد تقرير المراجعة والتي تساهم في الحد من التعديلات بالقوائم المالية وتحسين توقيت الإفصاح عنها ومماينعكس بشكل إيجابي علي أسعار أسهم الشركات في سوق الأوراق المالية المصري .

١١. ضرورة وجود معيار موثوق به للحكم علي جودة التقارير المالية مع نشر ثقافة جديدة بأسم (التعاون من أجل تطبيق المتطلبات) ، يأتي ذلك المعيار من خلال توافر مجموعة من الشروط والعوامل التي إذا توافرت في منشأة ما فإن ذلك يؤدي إلي الثقة في جودة تقاريرها المالية (*Hunt, J. O.,2020*) ، كما أن المنظمات المهنية والجهات الإشرافية والرقابية سواء عالميا أو محليا سارعت (خصوصا بعد الفضائح المالية في البلدان الكبري) إلي إصدار الكثير من الضوابط التي تساعد في زيادة مصداقية القوائم المالية ، ومن ثم جودة تقاريرها المالية مثل صدور قانون SoX الأمريكي ، وصدور لوائح حوكمة الشركات وأليات تطبيقها في الكثير من بلدان العالم الأكثر من ذلك نجد أنه في عام ١٩٩٩ أوصت لجنة (Blue Ribbion) في التوصية رقم (٨) في تقريرها عن تحسين فعالية لجان المراجعة بأن معايير المراجعة المقبولة عامة (GAAS) تتطلب من المراجع الخارجي للشركة أن يناقش مع لجنة المراجعة تقديرات المراجعة عن جودة المعايير المستخدمة وليس فقط قبول معايير المحاسبة المستخدمة في إعداد تقاريرها المالية ، بل مدي جودة المعايير المستخدمة .

ويري الباحث وبالإتفاق مع دراسة*(Donelson, D. et al,2020*) أن البيئة التي تساعد علي جودة التقارير المالية وتعمل علي الحد من تعديل قوائمها المالية تتسم بتوافر العديد من العوامل مثل تطبيق أليات الحوكمة والإعتماد علي مراجع ذو خبرة وشهرة كبيرة ، وغيرها من العوامل التي تساعد في ضمان جودة التقارير المالية ويتم ذلك من خلال عقد دورات تدريبية للمراجعين عن التعديلات الجديدة علي تقرير المراجعة وكيفية تطبيقها.

ثانيا : المنافع المتوقعة من تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي :

يري الباحث بالإتفاق مع دراسة (*Harris, M. K., et.al,. 2020*) أن تطوير الدور الرقابي المقترح للمراجع الخارجي هو نتاج التكامل بين مراجعة القوائم المالية ومراجعة الرقابة الداخلية للمنشأة علي التقرير المالي ، فمن المتوقع أن يكون للتقرير عن مدي فعالية الرقابة الداخلية أثر علي المنشأة ، بالإضافة إلي تدعيم المحتوي الإعلامي لتقرير المراجع الخارجي وفيما يلي عرض المنافع من تطوير الدور

الرقابي للمراجع الخارجي من خلال مايلي:

١- يوضح تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي مدي إلتزام الإدارة بتطبيق قواعد الحوكمة الخاصة بالرقابة الداخلية بشكل سليم ، ويجعل الإدارة تسعي إلي تحديث وتطوير إجراءات الرقابة الداخلية وذلك حتي يكون تقرير المراجع في صالح الإدارة لتحصل علي ثقة الأطراف الخارجية في كفائتها مما يحد من تعديل القوائم المالية ويكون الداعم الرئيسي في زيادة وإستقرار أسعار الأسهم .

٢- يؤدي تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي إلي الإكتشاف المبكر لأوجة القصور في هيكل أو إجراءات الرقابة الداخلية ، وإتخاذ الإجراءات الفورية لتصحيحها ، مما ينعكس بشكل إيجابي علي الحد من تعديل القوائم المالية .

٣- يؤدي إلي رفع مستوي الإفصاح والشفافية ، ممايوفر ثقة المستثمرين في تقرير المراجع الخارجي مما يدعم قدرة المنشأة في الحصول علي حصة في سوق رأس المال.

٤- يجعل الإدارة تهتم بتصميم وتنفيذ والتقرير عن هيكل متكامل للرقابة الداخلية ، مما يحقق قيمة مضافة للمنشأة تتمثل في الحد من الخسائر التي قد تنتج عن أي ضعف في الرقابة الداخلية وإرتفاع للأرباح نتيجة إقتناص الفرص من خلال إدارة مخاطر المنشأت .

٥- يعمل علي خفض المخاطر المالية ممايزيد من مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية

٦- يعزز التقييم المستمر للرقابة المحاسبية من فعالية الرقابة علي التقديرات المحاسبية والحسابات عالية المخاطر مثل المستحقات من الإيرادات والإلتزامات المحتملة .

ويري الباحث أن تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي يساهم في تفعيل العديد من مبادئ حوكمة الشركات فيما يتعلق بالمبدأ الأول والمتعلق بضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات ، بحيث يشجع هذا الإطار علي شفافية وكفاءة الأسواق المالية فلاشك أن وجود تطوير لألية المراجعة الخارجية تؤدي إلي زيادة مستوي الشفافية من خلال الإفصاح ، ومن خلال إضفاء الثقة والمصداقية علي المعلومات الواردة في

القوائم المالية ، ولاشك أن للمعلومات هذة قيمة كبيرة في الدور الرقابي لأصحاب المصلحة في الشركات علي إدارتها كما يساعد علي تحقيق المبدأ الثاني والذي يتعلق بحماية حقوق المساهمين ، وكذلك في المبدأ الثالث والذي يتعلق بالمعاملة المتكافئة عند الحصول علي معلومات ، بالإضافة للمبدأ الخامس مبدأ الإفصاح والشفافية بحيث يتأكد المراجع الخارجي من توفير الإفصاح السليم والكافي وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة ، وذلك فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي وحوكمة الشركات .

الفرض الثالث : لا توجد فروق معنوية بين أراء فئات الدراسة حول إجراءات ومنافع تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي وأثرها علي توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم

المحور الرابع: مسح تطبيقي ميداني للتحقق من أثر التطوير المقترح في دور المراجع الخارجي علي توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم

أولا : الدراسة التطبيقية لمحددات تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي وتأثيرها علي تحسين توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم

١- مجتمع وعينة الدراسة :

تبحث هذه الدراسة في التعديلات المحاسبية التي أعلنت عنها الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٨ حتي عام ٢٠١٩ ويتكون مجتمع الدراسة من الشركات التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية وقد بلغ عدد هذه الشركات حتي نهاية عام ٢٠١٩ م (٢٦٨) شركة موزعة علي سبعة عشرة قطاعا ووفقا لما تم حصره من موقع البورصة المصرية يتم الحصول علي بيانات المراجعة الخاصة بالعينه من تحليلات المراجعة وقاعدة بيانات للمعلومات المالية والإحصائية والسوقية عن الشركات العالمية النشطة وغير النشطة في جميع أنحاء العالم ، وقد تم تحديد العينه لأغراض الدراسة بصورة حكمية وفقا للمحددات والضوابط التالية :

أ- ألا تكون الشركة قد بدأت وتوقفت عن النشاط خلال الفترة الزمنية للدراسة.

ب- إستبعاد الشركات التي تعد قوائمها بعملة أجنبية بحيث تكون القوائم المالية لكل شركات العينة معدة بالعملة المصرية والتي لم تصدر قوائم مالية معدلة خلال فترة الدراسة .

ج- إستبعاد الشركات التي لايتوافر في بياناتها تقرير مراقب الحسابات .

د- إستبعاد الشركات التي لم يتوافر أسعار أسهمها والشركات التي تم إيقاف التعامل علي أسهمها أو بياناتها مفقودة .

هـ- إستبعاد الشركات التي خالفت قواعد القيد والإفصاح التي يترتب عليها وقف التعامل لفترات غير محدودة.

وقد نتج عن تطبيق هذة الضوابط إختيار (٣٢) شركة قامت بإصدار قوائم معدلة موزعة علي قطاعات السوق المختلفة خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠١٨ إلي عام ٢٠١٩ [(١)] ، وذلك بعد إستبعاد الشركات غير مستوفاه شروط القيد وتضم قائمة الشركات غير مستوفاة شروط القيد (٩) شركات موزعة بين:

- خمسة شركات تم إيقاف التعامل عليها ثم الشطب المعلق على شرط شراء الأسهم حرة التداول وهى العروبة للتجارة والتعدين، الدولية للتأجير التمويلى "انكوليس"، رواد مصر للإستثمار السياحى، بنك الإتحاد الوطنى، سامكريت مصر- مهندسون ومقاولون .
- شركة ذات حالة خاصة وهى أورنج مصر للإتصالات .
- ثلاثة شركات فى سبيلها لإستيفاء شروط إستمرار القيد وهى الشمس بيراميدز للفنادق، نايل سيتى للإستثمار، الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع.

ويمكن تحديد عينه الدراسة موزعة علي القطاعات الإقتصادية التي تنتمي إليها من خلال مايظهره الجدول التالي :

(١) أكتفي الباحث بعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ نظرا لعدم توافر بيانات لمدة خمس سنوات أو ثلاث سنوات (سلسلة زمنيه) لعينه الدراسة.

جدول (١) توزيع عينه الدراسة علي القطاعات المختلفة

م	أسم القطاع	عدد الشركات	النسبة %
١	الأغذية والمشروبات وتبغ	9	% **28.1**
٢	السياحة والترفية	3	%9.37
٣	تجارة وموزعون	2	%6.25
٤	مقاولات وإنشاءات هندسية	1	%3.12
٥	الموارد الأساسية	3	%9.37
٦	طاقة وخدمات مساندة	1	%3.12
٧	الرعاية الصحية والأدوية	2	%6.25
٨	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	2	%6.25
٩	منسوجات وسلع معمرة	2	%6.25
١٠	الإتصالات وإعلام وتكنولوجيا	3	%9.37
١١	خدمات مالية غير مصرفية	2	%6.25
١٢	الكيماويات	2	%6.25
الإجـــــــــــــــمـــــــــــــــالي		**32**	**% 100**

يتضح من الجدول السابق أن أكثر القطاعات تمثيلاً في شركات العينه هو الأغذية والمشروبات وتبلغ بنسبة ٢٨,١% يلية قطاع السياحة والترفيه وقطاع الموارد الأساسية وقطاع الإتصالات وإعلام وتكنولوجيا بنسبة ٩,٣٧% ، أما القطاعات الأقل تمثيلا فكانت قطاع طاقة وخدمات مساندة مقاولات وإنشاءات هندسية بنسبة ٣.١٢% ومن الجدير بالذكر أن شركة مطاحن شمال القاهرة قامت بإصدار قوائم معدلة في عام ٢٠١٨ وعام ٢٠١٩ وأيضا شركة أبو قير للأسمدة و الصناعات الكيماوية (ABUK) وشركة مطاحن شرق الدلتا .

جدول (٢) توزيع أنواع تعديل القوائم المالية علي عينات الدراسة

النوع	عدد المشاهدات	متوسط فترة التعديل والتأخير
مخالفة المعايير المحاسبية	4	121.36
الإصدارات الأجنبية أو الأطراف ذات الصلة أو التابعة	3	81.00
الإعتراف بالمصروفات / رسملة المصروفات وتقديرات الإستحقاق	5	109.00

مصاريف الضرائب / الفوائد / التأجيل / القضايا الأخرى	4	103.11
الممتلكات والمنشآت والمعدات / الأصول غير الملموسة	4	84.82
الإندماج والاستحواذ	3	45.44
الإعتراف بالإيرادات	6	83.70
مشاكل المخزون أو تكلفة المبيعات	7	74.94
حسابات / قروض المدينة واستثمارات والإصدرات النقدية	3	93.55
قضايا الإيجار	6	74.94
الديون وأشباه الديون والضمانات وحقوق الملكية	5	74.85
التعويض القائم على الأسهم / خيارات الأسهم	2	187.00
فقرات لفت الإنتباه من مراقب الحسابات	9	74.42
تحريفات جوهرية مرتبطة بعناصر القوائم المالية	5	45.44
عدم الإلتزام بقانون سوق المال والنظام المحاسبي الموحد	6	83.70
إجمالي التعديلات المعلنة عبر ٣٢ شركه	**72**	

يبين الجدول السابق توزيع أنواع تعديل القوائم المالية علي عينه الدراسة حيث تم التميز بين (١٥) نوعا من تعديل القوائم المالية ، حيث تم الإعلان عن (٧٢) خطأ من قبل عينه الدراسة(٣٢) شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية المصري بمتوسط ٢,٢٥ خطأ في كل شركة ، ويتضح أن مخالفة المعايير المحاسبية والخيارات القائمة علي الأسهم والقضايا المتعلقة بالضرائب والإعتراف بالإيرادات هي الفئات الأربع الأكثر شيوعاً من التعديلات ، حيث إرتبطت أطول فترات التعديل في القوائم المالية بخيارات الأسهم (أكثر من ستة أشهر) ومخالفة المعايير المحاسبية (أربعة أشهر) وتقابل أقصر فترات التعديل في القوائم المالية الإندماج والإستحواذ حوالي (شهر ونصف) .

٢- مصادر الحصول علي البيانات:

تم الحصول علي المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية المعدلة وتقرير مراقب الحسابات عنها من التقارير المالية للشركات والإيضاحات المتممة لها وتقارير مجلس الإدارة وهيكل المساهمين الخاص بكل شركة ومن خلال موقع معلومات مباشر مصر www.mubasher.info/EGx وموقع البورصة المصرية www.egx.com.eg وموقع شركة مصر لنشر المعلومات www.egidegypt.com ودليل كومباس

لأسواق رأس المال والمواقع الإلكترونيه لشركات العينه علي شبكة الإنترنت أما المعلومات المتعلقة بأسعار أسهم الشركات من خلال النشرة اليومية للبورصة المصرية وردود البورصة علي مخاطبتها بطلب أسعار أسهم شركات العينة .

٣- متغيرات الدراسة:

١/٣ المتغير المستقل:

يعد تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي هو المتغير المستقل ، ويمكن توضيح التطوير من خلال مجموعة من المحددات تكفل بتطوير ذلك الدور والتي تتمثل في توفير خدمات بخلاف المراجعة والمراجعة المشتركة وجودة المراجعة الخارجية ، وقد أعتمد الباحث علي بعض المتغيرات الأكثر إستخداماً في الدراسات السابقة ، والتي أمكن قياسها (*Basuony et al,2016 ; kamarudin,et al ,2018 ، أحمد، ٢٠١٩ ، Sievers, S,et.al,2019.*) كما يوضح الجدول رقم (٣) .

٢/٣ المتغيرات التابعه : توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم

أ- **توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة** : إعتمد الباحث في قياس توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة علي مقياس فترة تأخير توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة (RESLAG) والذي يقيس عدد الأيام بين الإعلان الأولي عن القوائم المالية وإدخال البيانات المالية التي تم تعديلها ، حيث يعد المقياس الأكثر إنتشاراً في الدراسات السابقة (*Kamarudin, et al ,2018-Basuony et al,2016, BenYoussef et al,2018*) وقد تم تطبيقه في البيئة المصرية في دراسة *(محمود ، ٢٠٢٠)*.

ب- **أسعار الأسهم** : أعتمد الباحث في القياس عن طريق تتبع أسعار الأسهم خلال شهر قبل وبعد إصدار القوائم المالية المعدلة ، كما تم متابعة الأسعار بشكل أكثر تفصيلا خلال فترات مختلفة قبل وبعد إصدار القوائم المالية المعدلة للفترات الزمنية التالية ١٥ يوم و٢٠ يوم وشهر، وأيضا تم حساب متوسط أسعار الأسهم لشركات معينه خلال الفترات السابقة .

ج- **متغيرات الرقابة ومبررارت إضافتها** (خبرة المراجع ، تغير المراجع ، حجم تعديل القوائم المالية ، مدة تعديل القوائم المالية ، إتجاة القوائم المعدلة ، حجم إنتشار

الأخطاء في القوائم المعدلة، نطاق القوائم المالية المعدلة ، حجم الغش في القوائم المالية، حجم الشركة ، ربحية الشركة ، ونسبة المديونية أو الرافعة المالية) .

د- **تشمل متغيرات الرقابة** كما يتضح في الجدول رقم (٣) بعض العوامل المؤثرة علي المتغيرات التابعه ولكنها لم تدخل في نطاق الدراسة محل البحث ، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفقا لما أتبعتها دراسة (منصور ،٢٠١٨؛ *BenYoussef and Khan, 2018; Drake, et al., 2015*) .

٤- نموذج الدراسة :

لإختبار فروض الدراسة من الفرض الفرعي الأول إلي الفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيسي الأول حول تأثير تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي على تأخر الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم ، تم تطوير نموذج الإنحدار السلبي ذي الحدين، يشتمل النموذج على عدد من سمات وأليات ينتهجها المراجع ، والتي من المتوقع أن تعزز وتطور دوره الرقابي أثناء عملية تعديل القوائم المالية وتؤثر على توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة ، يتم إستخدام الإنحدار السالب ذي الحدين لأن المتغير التابع (*RESLAG*) هو متغير للعد ومشتت بشكل مفرط لأنه لا يأخذ قيماً صفرية كما أوصت العديد من الدراسات إستعمال نموذج إنحدار ثنائي الحدين السالب عند دراسة البيانات التي تحتوي خاصية فرط التشتت *(overdispertion)*أي يكون فيها التباين أعلي من الوسط الحسابي حيث أن النموذج الثنائي الحدين السالب (*Negative binomial model)* هو نوع من النماذج الخطية العامة (*generalized liner models Little,2013)* يحوي المتغير (Y) ويأخذ أرقاما " قابلة للعد لأي ظاهرة أو حدث ما، المعلمات الملائمة لتوزيع ثنائي الحدين السالب هي :

النموذج الأول: -

$$RESLAG = \beta_0 + \beta_1 NAS + \beta_2 JOAUD + \beta_3 EAI\ INDEX + \beta_4 AUEC + \beta_5 AUCH + \beta_6 MAG_ASS + \beta_7 DUR + \beta_8 RES_ADV + \beta_9 PERFAS + \beta_{10} ADRON + \beta_{11} FRAUD + \beta_{12} SIZE\ FR + \beta_{13} ROA + \beta_{14} LEV + \beta_{15} Year\ Fixed\ Effects + \beta_{16} Industry\ Fixed\ Effects$$

(معادلة رقم ١)

ويعرض الباحث في الجدول التالي رقم (٣) التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة وطريقة قياسها

جدول رقم (٣) التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث وطريقة قياسها

المتغيرات			طريقة القياس
رمز المتغير	أسم المتغير		
المتغير التابع			
RESLAG	فترة تأخير الإعلان عن القوائم المالية المعدلة		عدد الأيام بين الإعلان الأولي عن القوائم المالية وإدخال البيانات المالية التي تم تعديلها
المتغيرات المستقلة			
NAS (١)	تقديم خدمات بخلاف المراجعة		متغير يساوي(١) إذا كانت أتعاب الخدمات بخلاف المراجعة في سنة الإعلان عن تعديل القوائم المالية أكبر من المتوسط أو(صفر) خلاف ذلك
JOAUD (٢)	المراجعة المشتركة		ويساوي (١) إذا ماكان قد تم مراجعة الشركة المعاد بيانتها من قبل أكثر من مكتب مراجعة ، و (٠) بخلاف ذلك
(٣) المتغيرات المتعلقة بجودة المراجعة الخارجية			
EAI INDEX	تخصص مكتب المراجعة	متغير وهمي يأخذ (١) إذا ما كان قد تم مراجعة الشركة المعاد بيانتها من قبل مكتب مراجعة متخصص في الصناعة و (٠) بخلاف ذلك	مقياس مجمع لعناصر جودة المراجعة الخارجية بحيث يتراوح مابين (صفر) لايتوافر أي خاصية من الخصائص االخمسه إلي (٥) حسب مدي توافر تلك الخاصية
	نوع التقرير / رأي المراجع	متغير وهمي ويأخذ (١) إذا ماكان تقرير المراجعة لشركات المعاد بيانتها نظيفا و (٠) بخلاف ذلك	
	تصنيف مكتب المراجعة	متغير وهمي ويساوي (١) إذا قامت الشركات المعدل بيانتها بمراجعتها بواسطة أحد الأربعة الكبار خلال سنه تعديل البيانات القوائم المالية و (٠) بخلاف ذلك	
	فترة عمل المراجع	اللوغاريتم الطبيعي لعدد السنوات المتتالية للعلاقة بين المراجع والعميل حتى نهاية سنة تعديل القوائم المالية	
	جهود المراجعة غير الطبيعية	يساوي المبلغ المتبقي من نموذج أتعاب المراجعة	

المتغيرات الضابطه		
سمات المراجع الخارجي		
AUEC	خبرة المراجع	يساوي(١)إذا كان للمراجع أكبر حصة في السوق من عائدات أتعاب المراجعة في صناعة العميل و (٠) بخلاف ذلك
AUCH	تغير المراجع	متغير وهمي ويساوي (١) إذا قامت الشركة المعدل بيانتها بتغير المراجع الخارجي خلال سنه تعديل قوائمها المالية و(٠) بخلاف ذلك
سمات تعديل القوائم المالية		
MAG_ASS	حجم تعديل القوائم المالية	القيمة المطلقة للأثر التراكمي لتعديل القوائم المالية على الأرباح السابقة ، مقسومة على إجمالي الأصول إعتباراً من نهاية العام قبل الأعلان عن تعديل القوائم المالية
DUR	مدة تعديل القوائم المالية	طول فترات تعديل القوائم المالية (بالسنوات)
RES_ADV	إتجاة القوائم المالية المعدلة	يساوي(١) في حالة إنخفاض التعديلات في صافي الأرباح المسجلة سابقاً و(٠) بخلاف ذلك
PERFAS	حجم إنتشار الأخطاء في القوائم المالية المعدلة	يساوي (١) إذا تضمنت القوائم المالية المعدلة أخطاءً تمتد على أكثر من فنة إعادة بيان واحدة و(٠) بخلاف ذلك
ADRON	نطاق القوائم المالية المعدلة	الفترة الزمنية بالسنوات التي تنقضي بين نهاية فترة التحريف (التعديل) وإلإعلان الأولي عن القوائم المالية المعدلة
FRAUD	حجم الغش في القوائم المالية	يساوي (١)إذا كان تعديل القوائم المالية ينطوي علي غش ، أوالمخالفات، أو التحريفات، (٠) بخلاف ذلك
خصائص الشركة		
SIZE FR	حجم الشركة	اللوغارتيم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية العام قبل الإعلان عن تعديل القوائم المالية
ROA	ربحية الشركة	يشير العائد على الأصول بشكل أساسي إلى الأرباح التي يتم توليدها من الأصول أو من رأس المال المُستثمر و يتم قياسه حسب إجمالي الأصول إعتباراً من نهاية العام قبل الإعلان عن تعديل القوائم المالية
LEV	نسبة المديونيه	إجمالي الإلتزامات إلي إجمالي الأصول الشركة في نهاية الفترة قبل الإعلان عن تعديل القوائم المالية

النموذج الثاني: لتحديد أتعاب المراجعة غير الطبيعية:

ترتبط جهود المراجعة غير الطبيعية بأتعاب المراجعة غير طبيعية ،حيث إستخدمت دراسة *(He, X. X., Xie, et al,2019)* نموذج لتقدير أتعاب المراجعة غير الطبيعية، يربط هذا النموذج إجمالي أتعاب المراجعة بخصائص العميل مثل الحجم والتعقيد والمخاطر، بينما إستخدمت الدراسة الحالية نموذج أتعاب المراجعة غير الطبيعية كما هو موضح في المعادلة رقم (٢) مع أخذها في الإعتبار كافه الملاحظات التي وجدتها عند تحليل بيانات عينه الدراسة (٣٢) شركة، وبالتالي يمكن تقدير أفضل لجهد المراجع غير الطبيعي عن طريق تقليل تباين الأخطاء المتبقية ويتم إستخدام المتبقي من هذا النموذج ، الذي يمثل الجزء غير المبرر من أتعاب المراجعة ، لتعبير عن جهود المراجعة غير طبيعيه

$$NAUDFE= \beta_0 + \beta_1 NLOTA + \beta_2 ADSALES + \beta_3 TIVAR + \beta_4 TDTAIO + \beta_5 loss + \beta_6 NUMOSEG + \beta_7 CRGCO + \beta_8 AUDBI + \beta_9 BUSY + \beta_{10} Industry\ fixed\ Effects + \beta_{11} year\ Fixed\ Effects$$

(معادلة رقم ٢)

جدول رقم (٤) لتوضيح التعريفات الإجرائية الخاصة بالنموذج الثاني .

رمز المتغير	أسم المتغير
AUDFE	اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة
NLOTA	اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول
ADSALES	المبيعات / إجمالي الأصول
TIVAR	(إجمالي مخزون + إجمالي حسابات القبض) / إجمالي الأصول
TDRTAIO	إجمالي الدين / إجمالي الأصول
Loss	(١) إذا أبلغت الشركة عن خسارة صافية ؛ (٠) خلاف ذلك.
NUMOSEG	عدد قطاعات أعمال الشركة.
CRGCO	(١)إذا تلقت الشركة رأي الاستمرارية؛ (٠) خلاف ذلك
AUDBI	(١) إذا كان المراجع من الاربعة الكبار ؛ (٠) خلاف ذلك
BUSY	(١)إذا كانت نهاية السنة التدريجية للشركة بين ١ (يونيو) و ٣٠ (سبتمبر)؛ و (٠) خلاف ذلك.

٥- تحليل ومناقشة نتائج الدراسة وإختبار الفروض :

يسعي الباحث إلي إجراء الإختبارات الإحصائية لفروض الدراسة بإستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS V.22 تمهيداً لتحليل نتائج

الدراسة ومن خلال التعرض للنقاط التالية:

١/٥ :الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة :

أولا : يتناول الجزء التالي بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرت الدراسة بهدف إظهار خصائصها علي مستوي شركات عينه الدراسة وذلك بإستخدام التكرارات والوسط الحسابي والإنحراف المعياري وكذلك الأشكال البيانية للإستدلال علي ماتوصل إليه الإحصاء الوصفي .

جدول رقم (٥) الإحصاء الوصفي لبعض متغيرات الدراسة

المتغيرات	عدد المشاهدات	الوسط	الوسيط	Q1	Q3	الإنحراف المعياري
RESLAG	72	69.65	48.00	12.00	131.00	65.45
NAS	72	0.50	0	0	1	0.50
JOAUD	72	0.43	0	0	1	0.73
EAI INDEX	72	0.57	0	0	1	0.50
AUEC	72	0.11	0	0	0	0.29
AUCH	72	0.26	0	0	1	0.44
MAG_ASS	72	0.251	0.017	0.003	0.051	0.827
RES_ADV	72	0.63	1	0	1	0.44
DUR	72	1.73	2	1	3.25	2.84
PERFAS	72	0.59	1	0	1	0.49
ADRON	72	0.37	0.31	0.33	0.52	0.27
FRAUD	72	0.16	0	0	0	0.36
SIZE	72	5.35	5.24	3.97	6.38	2.00
ROA	72	0.18	0.01	0.18	0.06	0.56
LEV	72	0.26	0.10	0	0.36	0.54

يوضح الجدول الخامس الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة كمايلي : -

أ- يوضح الجدول أن متوسط المتغير التابع (RESLAG) هو ٦٩ يوما كما بلغ الوسيط له (٤٨) يوما

ب- كما يقدم الجدول إحصائيات وصفية للمتغيرات المستقلة والتي تمثلت في :-

- يبلغ متوسط متغير توفير خدمات بخلاف المراجعة (NAS) هو ٥٠ %
- يبلغ متوسط فترة عمل المراجع هو ٣ سنوات و يبلغ متوسط جهود المراجعة غير الطبيعة ١٧%
- بلغ متوسط المراجعة المشتركة مايقرب من ٤٣%

ج- كما يقدم الجدول إحصائيات وصفية للمتغيرات الضابطة كمايلي : -

- يبلغ متوسط قيمة خبرة المراجع هو١١% مما يشير إلي أن معظم القوائم المالية المعدلة في عينه الدراسة لايتم مراجعتها من قبل متخصصين في الصناعة .
- ما يقرب من ٢٧ في المائة من شركات في العينة غيرت مراجع الحسابات الحالي خلال الفترة التي تبدأ قبل عام واحد قبل إعلان عن تعديل القوائم المالية وتنتهي بكتابة البيانات المالية المعدلة أو العادية في النموذج النهائي.
- بلغ القيمة المطقة للأثر التراكمي لتعديل القوائم المالية علي الأرباح السابقة مقسومه علي إجمالي الأصول إعتباراً من نهاية العام المقبل قبل الإعلان عن تعديل القوائم المالية لمتوسط (الوسيط) لـ MAG_ASS هو ٢٥% في المائة (١.٧ %) .
- أوضح إتجاة القوائم المالية المعدلة (RES_ADV) أن ٦٣% من القيم التي تم تعديلها أدت إلي خفض صافي الأرباح المبلغ عنها سابقا .
- يبلغ متوسط طول الفترة الزمنية المعاد بيانها (DUR) حوالي ١.٧ سنة وحوالي ٥٩ % من البيانات التي تم تعديلها بها أخطاء تمتد لأكثر من فئة إعادة بيان (PERFAS) كما بلغ متوسط الفترة الزمنية بين نهاية التحريف والإعلان عن القوائم المالية المعدلة هو ٤ أشهر ونصف (٣٧. ٠ سنه) .
- كما إن ١٦ % من عينه الدراسة (٦ شركات) أبلغت عن ممارسات إحتيالية وغش أدت إلي تعديل القوائم المالية .
- وبالنظر إلي خصائص الشركات بلغ متوسط حجم الشركة هو ٥.٣٥ وبالإضافة إلي فإن (ROA) و(LEV) هما ٠.١٨ و ٠.٢٦ علي التوالي وهو مايشير إلي إن متوسط القيمة المعاد صياغتها في هذة الدراسة صغيرة نسبيا .

ثانيا : تجميع أسعار أسهم الشركات العينة قبل وبعد إصدار القوائم المالية المعدلة

(جدول ٦) وذلك من خلال الكشف عن تغير أسعار الأسهم والتحقق من إستجابتها لتوقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة لجميع شركات عينه الدراسة خلال فترات متباينه كالأتي :-

- ١٠ أيام قبل إصدار القوائم المالية المعدلة (- ١٠) و (+ ١٠) ايام بعدها
- ٢٠ يوم قبل إصدار القوائم المالية المعدلة (- ٢٠) و (+ ٢٠) يوم بعدها
- ٣٠ يوم قبل إصدار القوائم المالية المعدلة (-٣٠) و (٣٠) يوم بعدها

وقد أعتمد الباحث علي فترة شهر كحد أقصي لتتبع أسعار الأسهم مثل الدراسات السابقة ومنها دراسة (*Fragoso,et al ,2020*) التي أقرت أن الفترات الزمنية قصيرة الأجل (١٠ أيام او شهر) لها رد فعل قوي من الفترات الزمنية طويلة الأجل (سنه) بالنسبة لأسعار الأسهم .

ويوضح الجدول رقم (٦)

الإحصاء الوصفي لتغير أسعار الشركات العينه قبل تعديل القوائم المالية وبعد تعديل القوائم المالية

الفترة / الفترات / الشركات	-١	+١	-١٠	+١٠	-٢٠	-٣٠	+٣٠
١	٢٣,٩٧	٢١,٤٢	٢٣,٨	٢٠,٥٧	٢٢.٧٨	٢٢,١	٢٠,٤
٢	٢٤,٣١	٣٧,٤	٤٠,٦٣	٣٤.٣٤	٤٠,٢٩	٣٠,٩٤	٣٨,٧٦
٣	٢٤,٣١	٥,٥٤٢	٦.٠٠	٥,٤٥	٥,٧٦٣	٥,٢٧	٥,٦١
٤	٢٤,٣١	٣٤,٨٥	٣٨,٥٩	٣٤,٦٨	٣٦,٥٥	٣٢,٩٨	٣٦,٧٢
٥	١٦,٤٤	٥١,٦	٥٤,٣٦	٥١,٩٦	٥٧,٦	٥١,٩٦	٥٧.٨٤
٦	١٥,٥١	١٧,٠٥	١٨,٢٦	١٧,٣٨	١٧.٣٨	١٧,٣٨	٢٣.٧٦
٧	٥,٧٠	٥,٢٠	٥,٢٨	٥,٣٣	٥,٣٠	٤,٤	٥,٣٤
٨	٥,٦٤	٣,٥٤	٥,٤٣	٣,٣٢	٥,٣٦	٣,٢١	٥,٥٥
٩	٢٣٣,٢	٢٢٥,٥	٢٣١	٢٢٥	٢٢٩,٩	٢٢٠	٢٢٤,٤
١٠	٩٩,٧٧	٩٨,٥٦	٩٧,٦٨	٩٧,٩	١٠١,٧	١٠٠,٥٤	٩٨,٦
١١	١٢,٤٣	١٢,١	١٣,٠٩	١١,٨	١٣,٥٣	١١,٩٩	١٥,١٨
١٢	١٣,٢	١١,١١	١٢,٢	١٠,٢	١٢,٥٦	٩,٩	١٣,٢
١٣	٧٧,٦	١٥,٢	١٢١	١٣,٨٦	١٢٣,٢	٢٥,١٩	١١٥,٥
١٤	١٠,٨	٩,٣٦	١٠,٨٧	٩,٣٦	١٠,٢٠	٩,٧٢	٩,٧٣
١٥	٤.٠١	٣,٣٨	٦,٢٧	٣,٢٦	٥,٤١	٢,٩١	٥,٦٤
١٦	٥٤,٥	٤٩,٨٣	٥٦,٩٨	٤٩,٨٣	٥٦,٦	٥٣,١	٥٨,٦
١٧	٤,٥٩	٤,٣٣	٤,٥٢	٤,٢٩	٤,٣٤	٤,٢٦	٤,٣٦

١٨	٨٤,٣٢	٧٧	٥٨,٥٨	٧٧,١	٨٧,٥	٧٨,٧	٩٠,٦	٨٦,٥
١٩	١٢٤,٣	٤,٥٧	١٧١,٦	٣,٩٣	١٧٢,٧	٣,٨٣	١٦٧,٢	٤,٠٢
٢٠	١٩٢,١	٧,٠٧	٢٦٥,٢	٦,٠٨	٢٦٦,٩	٥,٩٣٣	٢٥٨,٤	٦,٢٥
٢١	١٤,٩٦	١٤,١٩	١٤,٣	١٤,١	١٤,٩	١٤	١٥,٤	١٥
٢٢	١٤٦,٩	٥,٤	١٦٢,٥	٤,٦	٢١١,٩	٤,٦٨	١٩٧,٦	٤,٧٨
٢٣	٤٤,٢٤	٣٨,٢٢	٤٨,٥	٣٩,٧	٥٠,٤	٤٦,٣٤	٤٩,١	٤٥,٣
٢٤	١٧,١	١٥,٤	١٧,٦	١٥.٦٢	١٧,٦	١٦,١	١٧,٧	١٦,٩
٢٥	٤,٧٧	٤,٥	٤,٤	٤,٦	٤,٧	٤,٥	٤,٥	٤,٤
٢٦	٣٩,٢	٣٦,٦	٤٠.٤	٣٦,٣	٤١,٢	٣٤,٧	٤١,١	٣٦
٢٧	٧٠,٩	٦٦,٧	٧٠,٤	٧٠,٤	٧٠,٧	٦٢,٨	٧٠,١	٦٨,٦
٢٨	٣٩,٧	٣٦,٦	٤٠,٤	٣٦,٣	٤١,٢٥	٣٤,٧	٤١,١	٣٦
٢٩	٧٠,٩	٦٦,٧	٧٠,٤	٧٠,٤	٧٠,٧	٦٩.٠٨	٧٠,١٨	٦٨,٦
٣٠	٤٢,٧	٢٠.٢	٤٣,٨	٢٠,٢	٤٣,٧	١٦,٧	٤٢,٩	١٥,٩
٣١	٦٦,١	٣١,٢	٦٧,٨	٣١,٢	٦٧,٦	٢٥,٨	٦٦,٣	٢٤,٦
٣٢	٧٣,٩	٣٤,٩	٧٥,٨	٣٤,٩٦	٧٥,٨	٣٤,٥	٧٤,١	٢٧,٥
المتوسط	٥٢,٥	٣٣.٢	٥٩,٣	٣٣.٢٥	٦٢.٠٦	٣٣.٠١	٦٠.٨	٣٣.٣٥

يوضح الجدول السابق مايلي : -

أ- أن متوسط أسعار أسهم الشركات قبل إصدار القوائم المعدلة بيوم واحد (-١) بلغ ٥٢,٥ج ، بينما متوسط هذه الأسعار بعد إصدار القوائم المعدلة بيوم واحد (+١) بلغ ٣٣,٢ج، الأمر الذي يشير إلي إنخفاض أسعار أسهم الشركات بعد يوم من إصدار القوائم المعدلة.

ب- أن متوسط أسعار أسهم الشركات قبل إصدار القوائم المعدلة بعشرة أيام (-١٠) بلغ ٥٩,٣ ج وبعد إصدار القوائم المعدلة بعشرة أيام (+١٠) بلغ متوسط أسعار تلك الأسهم ٣٣.٢٥، وهذا يشير إلي إنخفاض أسعار أسهم شركات العينه بعد إصدار القوائم المعدلة .

ج- أن متوسط أسعار أسهم الشركات قبل إصدار القوائم المعدلة بشهر (-٣٠) بلغ ٦٠,٨ بينما أنخفض متوسط أسعار هذة الأسهم بعد إصدار القوائم المعدلة لشركات العينه وأصبح ٣٣.٣٥ ج وهذا يشير إلي تأثير أسعار أسهم الشركات العنيه بالسلب بعد إصدار القوائم المعدلة .

١- تحليل الإرتباط بين متغيرات النموذج :

يتضمن الجدول رقم (٧) مصفوفة المتغيرات المستقلة والتي تعد الألية الأولية لإكتشاف مشكلة الإزدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية وبفحص العلاقة بين متغيرات الدراسة

يتبين أن الإزدواج الخطي لايمثل مشكلة في البحث الحالي ، حيث أن كل معاملات الإرتباط بين المتغيرات التفسيرية في الدراسة الحالية أقل من (٠.٩) وهذا يدل علي قوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر علي المتغير التابع وتحديده وتشير معاملات الإرتباط إلي أن تأخر الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة (RESLAG) يكون أطول عندما يتم مراجعة الشركة المعدل بياناتها من قبل مكتب مراجعة متخصص في الصناعة (BIG4) علاوة علي ذلك تكون الفترة التأخير أطول بالنسبة لعمليات تعديل القوائم المالية الأكثر حدة وتعقيدا كما هو مقترح من خلال الإرتباطات الإيجابية بين المتغير التابع (RESLAG) وسمات القوائم المالية المعدلة التالية: حجم إعادة الصياغة (MAG_ASS) وإتجاه تعديل القوائم المالية (RES_ADV) وطول الفترة الزمنية لتعديل القوائم المالية (DUR) أما بالنسبة للخصائص الشركات ترتبط (RESLAG) إيجابياً مع حجم الشركة (SIZE) وربحية الشركة (ROA) وترتبط سلبياً مع نسبة المديونية (LEV) .

جدول رقم (٧) مصفوفة الإرتباط بيرسون للعلاقة بين المتغيرات الدراسة

	RESLAG	NAS	JOAUD	EAI	AUEC	AUCH	MAG_ASS	RES_ADV	DUR	PERFAS	ADRON	FRAUD	SIZE	ROA	LEV
RESLAG		0.06	-0.02	*0.18*	0.13	0.09	*0.27*	*0.41*	0.02	-0.06	0.02	*0.16*	*0.21*	*0.16*	*-0.17*
NAS	0.05		-0.05	*0.15*	-0.07	*-0.21*	-0.06	*0.20*	0.08	0.12	0.08	*0.17*	*0.46*	*0.18*	0.03
JOAUD	-0.08	-0.05		*0.17*	-0.07	-0.02	-0.06	0.13	-0.02	-0.06	0.01	-0.14	*0.18*		-0.05
EAI INDEX	*0.16*	*0.15*	*0.17*		-0.04	-0.07	-0.05	0.13	0.01	0.06	-0.02	-0.10	*0.47*	03	-0.11
AUEC	0.12	-0.07	-0.07	-0.04		0.10	-0.05	-0.10	-0.08	-0.09	-0.07	-0.06	-0.01	-0.05	-0.07
AUCH	*0.32*	-0.14	0.08	*-0.24*	0.02		-0.09	0.04	-0.07	0.03	-0.08	-0.05	*0.25*	0.10	-0.04
MAG_ASS	*0.26*	-0.06	-0.06	-0.05	-0.05	0.05		-0.16	0.13	0.06	0.13	0.05	-	*-0.56*	-0.04
RES_ADV	*0.45*	*0.22*	0.04	*0.19*	*-0.15*	*0.24*	-0.09		-0.11	0.09	-0.04	0.08	-0.07	0.09	-0.06
DUR	-0.02	0.04	-0.06	0.06	0.03	-0.01	0.11	-0.02		-0.13	-0.11	0.01	0.10	0.12	0.07
PERFAS	-0.1	0.07	0.03	-0.10	0.00	*-0.15*	-0.06	-0.08	-0.01		0.02	0.07	12	*0.17*	*0.28*
ADRON	0.12	*0.17*	-0.14	0.02	-0.06	0.12	0.05	018	0.05	-0.06		*0.16*	0.	-0.12	0.00
FRAUD	*0.23*	*0.44*	*0.20*	*0.48*	0.00	*-0.36*	*-0.16*	*0.19*	*0.15*	0.04	0.05		0.03	0.03	-0.08
SIZE	*0.12*	*0.32*	0.07	0.05	0.17	*0.25*	0.15	0.21	0.21	-0.05	*0.16*	-0.12		*0.16*	*-0.17*
ROA	*0.26*	0.02	0.11	0.13	*-0.15*	*0.12*	0.19	0.17	0.18	0.06	-0.09	0.12	-0.03		*-0.17*
LEV	-0.09	0.12	-0.06	0.07	*-0.22*	*-0.18*	0.01	0.03	0.03	0.12	0.15	-0.08	*0.30*	-0.07	

Notes: Pearson (Spearman) coefficients are above (below) the diagonal. Italic coefficients are significant at *at* $p \leq 0.10$

٦- نتائج تحليل الإنحدار :

من أجل إختبار الفروض الفرعية من الفرض الفرعي الأول إلي الفرض الفرعي الثالث من الفرض الرئيسي الأول تم الإعتماد علي نموذج الإنحدار ثنائي الحدين السالب (negative binomial regression) لإختبار العلاقة بين المتغير التابع توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة والمتغيرات المستقلة (تقديم خدمات بخلاف المراجعة والمراجعة المشتركة وجودة المراجعة الخارجية) والتي إنتهي إليها الباحث بهدف الوصول إلي أهم المحددات المؤثرة في توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة ، وإعتمد الباحث علي طريقة المربعات الصغري (Ordinary leastsquares) (OLS) لتقدير معالم النموذج ثنائي الحدين السالب حيث تعتبر أفضل الطرق لمقدرتها العالية في تقدير معالم نماذج الإنحدار الخطية وأكثر الطرق إستخداماً وشيوعاً ، ويرجع ذلك لأنها خطية وغير متحيزه فضلاً عن أنه جميع المقدرات للمربعات الصغري بأنها أقل تباين وبالتالي تعتبر أفضل المقدرات .

جدول رقم (٨) نتائج تحليل الإنحدار بإستخدام طريقة المربعات الصغري (OLS)

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع (RESLAG)		
	coefficients	Z-statistic	p>[z] المعنويه
NAS	- 0.25	-2.20**	0.01
JOAUD	-0.22	-1.86**	0.05
EAI	-1.13	-.3.00***	0.06
AUEC	0.60	2.74**	0.00
AUCH	0.35	1.67*	0.00
MAG_ASS	0.35	2.26***	0.00
RES_ADV	0.67	3.21*	0.07
DUR	0.13	2.66**	0.53
PERFAS	-0.08	-0.39	0.43
ADRON	0.28	0.98	0.00
FRAUD	0.14	0.61	0.01

SIZE	**0.17**	**2.67****	**0.00**
ROA	**0.31**	**0.93**	**0.00**
LEV	**-0.48**	**3.18*****	**0.00**
عدد المشاهدات	**72**		
معامل التحديد R^2	**=0,7841**		
Prob.>chi-2	**0.0000**		
Note: *, **, * denote statistical significance at the 1%, 5% and 10% levels, respectively (two-tailed)**			

يتضح الباحث من جدول تحليل الإنحدار السابق الأتي : -

أ- معنوية نموذج الإنحدار المحددات بما يعكس الثقة في نتائجة .

ب- أن قيمة معامل التحديد (R^2) تبلغ (٠,٧٨٤١) وهو مايعكس أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر حوالي (٧٨.٤١%) من العوامل المؤثرة علي تأخر الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة ، في حين ترجع باقي النسبة إلي الخطأ العشوائي في النموذج أو نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة أخري .

٧- إختبار الفروض

- **إختبار الفرض الأول : لإختبار الفرض الأول يتم إختبار الفروض الفرعية التالية :-**

أ- **إختبار الفرض الفرعي الأول** : توجد علاقة سالبة بين تقديم خدمات بخلاف المراجعة وتأخر الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة أظهرت نتائج تحليل الإنحدار في الجدول رقم (٨) وجود علاقه سالبه ومعنوية بين تقديم خدمات بخلاف المراجعة وتوقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدله في بيئة الأعمال المصرية كما تم قياسه بفترة تأخر الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة في بيئة الأعمال المصرية عند مستوي معنوية (٥%) ، وهو مايؤدي إلي قبول الفرض الفرعي الاول من فروض الدراسة .

ب- **إختبار الفرض الفرعي الثاني** : توجد علاقة سالبه بين جودة المراجعة

الخارجية وتأخر الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة أظهرت نتائج تحليل الإنحدار في الجدول رقم (٨) وجود علاقة سالبه معنوية بين جودة المراجعة الخارجية وتوقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة كما تم قياسة بفترة تأخر الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة في بيئة الأعمال المصرية عند مستوي معنوية (١%) وهو مايؤدي لقبول الفرض الفرعي الثاني من فروض الدراسة

ج-إختبار الفرض الفرعي الثالث : توجد علاقة سالبة بين المراجعة المشتركة وتأخر الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة أظهرت نتائج تحليل الإنحدار في الجدول رقم (٨) وجود علاقة سالبة معنوية بين المراجعة المشتركة وتوقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة كما تم قياسة بفترة تأخر الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة في بيئة الأعمال المصرية عند مستوي معنوية (٥%) وهو مايؤدي لقبول الفرض الفرعي الثالث من فروض الدراسة .

د- **إختبار الفرض الثاني :** يشير الفرض الثاني من فروض الدراسة إلي أنه "يوجد تأثير سلبي لتوقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة علي أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" ، وللتحقق من صحة هذا الفرض تم إستخدام إختبار(paried samples T.Test) لإختبار معنوية الفرق بين متوسطي أسعار الأسهم قبل وبعد إصدار القوائم المعدلة لشركات العينه خلال فترة الدراسة ، وكانت نتائج إختبار الفرض الثاني كمايلي:

جدول رقم (٩) : نتائج أختبار أسعار الأسهم قبل وبعد إصدار القوائم المعدلة

م	متوسط أسعار الأسهم	الإنحراف المعياري	الفرق بين متوسط درجات المجموعتين	نتائج paried samples- T.Test			حجم التأثير
				قيمة الإختبار	درجات الحرية	مستوي الدلالة	
قبل إصدار القوائم المالية المعدلة	٥٩,٣	١,١٩	٢٦.٠٥ لصالح قبل إصدار القوائم المالية المعدلة	١٤,٢	٢٨	٠.٠٠٠	٠,٩٠ كبير
بعد إصدار القوائم المالية المعدلة	٣٣.٢٥	١,٥٩					

يوضح الجدول السابق مايلي : -

١- مستوي الدلالة أمام الإختبار المستخدم للتحقق من معنوية الفرق بين القياس

القبلي والقياس البعدي لأسعار الأسهم في ظل إصدار القوائم المعدلة ، يقدر بـ ٠,٠٠٠ ، وهو أقل من ٠,٠٥ وهذا يعني قبول الفرض الثاني من فروض الدراسة .

٢- متوسط أسعار أسهم (٣٢) شركة (شركات العينه) في الفتره قبل إصدار القوائم المعدلة أكبر من متوسط هذه الأسعار في الفترة مابعد القوائم المعدلة ، وأن الفرق بين متوسط الفترتين هو ٢٦.٠٥ وهو في صالح القياس قبل إصدار القوائم المعدلة ، وهذا يؤكد التأثير السلبي لتوقيت الإفصاح عن القوائم المعدلة علي أسعار الأسهم .

٣- بلغ حجم التأثير لتوقيت الإفصاح عن القوائم الماليه المعدلة علي أسعار أسهم شركات العينه والذي يقدر ب ٩,.

٤- تتمثل النتيجة بوجود تأثير سلبي لتوقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة علي أسعار الأسهم للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ثانيا: دراسة ميدانية لإستطلاع أراء عينه الدراسة حول مقترحات تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي وأثره علي توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم

ترتكز أهمية الدراسة الميدانية في تأكيد ربط الجانب النظري للبحث بالدراسة التطبيقية السابق إعدادها في محاولة لدعم الجانب النظري علي إمكانيه تفعيل مقترحات تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي وذلك لتحسين توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وكذلك تفادي تأثر أسعار الأسهم بتلك الأثار الناجمة عن تعديل القوائم المالية ، لذا قام الباحث بإجراء مسح ميداني علي عينه من مكاتب المراجعة والمستثمرين لتأكيد النتائج التي تم التوصل إليها في الإطار النظري والتطبيقي ويتناول الباحث في هذا المحور العناصر التالية : -

أولا: مجتمع وعينه الدراسة الميدانية:

تمثل مجتمع الدراسة في ثلاث مجموعات وهي الأكثر تمثيل لموضوع الدراسة وهي معدي القوائم المالية والمستثمرين ومراقبي الحسابات ويلاحظ علي هذه العينه مايلي :

- يتمثل معدي القوائم المالية في العينه من الشركات والبالغ عددها (٣٢) شركة والتي سبق إختيارها في الدراسة التطبيقية في العنصر أولاً والتي تعد قوائم مالية معدلة .

- يتمثل مراقبي الحسابات في (المتضامون للمحاسبة والمراجعة – حازم حسن "KPMG" – مصطفي شوقي وشركات "مزارز" - باكر نيلي " وحيد عبد الغفار وشركاه - ديلويت "صالح وبرسوم وعبد العزيز" - نصر أبو العباس وشركاه - عبد العزيز حجازي وشركات "كرو هوروت" ويرجع أسباب أختيار هذه المكاتب عن غيرها في توزيع قوائم الإستقصاء لكونها الأكثر إستحواذا علي نصيب سوقي كبير والأكثر إستقرار ، كما تم الإعتماد علي مراقبي الحسابات في الجهاز المركزي للمحاسبات في مدينه الإسماعيلية .
- يتمثل المستثمرين في الأفراد وتم توزيع القوائم عليهم من خلال الرابط الإلكتروني(إنشاء إستمارة إلكترونيه) وإرسالها إلي الإيميلات الخاصة بهم ومواقع التواصل الإجتماعي الخاص بهم أما البنوك وشركات التأمين فأقتصر الباحث علي القائمين منهم في مدينه الإسماعيليه .

ثانيا: عينه الدراسة الميدانية وفقا للمجموعات الثلاثة: -

المجموعة	المجموعة الفرعية	القوائم الموزعة	القوائم المستلمة	القوائم التي تم تحليلها	نسبة القوائم التي تم تحليلها إلي القوائم الموزعة
مسئولي الشركات ومعدي القوائم المالية	معدي القوائم المالية	٣٢	١٤	١٣	%٤٠,٦
	أعضاء لجنه المراجعة	٣٠	١٠	١٠	%٣٣.٣
	المديرين الماليين	٦	٣	٣	%٥٠
	المراجعين الداخلين	٩	٦	٥	%٥٥.٥
المراجعين الخارجين	مكاتب المراجعة	٣٧	٣١	٢٧	%٧٢.٩
	أعضاء الجهاز المركزي بمدينه الإسماعيلية	١٧	١٢	١٢	%٧٠.٥
المستثمرين	الأفراد	٢٧	١٩	١٨	%٦٦.٦
	البنوك	١١	١٠	١٠	%٩٠.٩
	شركات التامين	٧	٥	٥	%٧١.٤
الإجمالي		١٧٦	١١٠	١٠٣	%٥٨,٥

بعد الإنتهاء من الحصول علي ردود الأفعال عينه الدراسة تم ترميز وتفريغ

البيانات وإدخالها للحاسب الألي تم إستخدام برنامج (spss 20) في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية وتم الإعتماد علي بعض الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة البيانات .

١- إختبار الإعتمادية (معامل ألفا كرونباخ) (Cronbachs Alpha) : ويبن هذا الإختبار مدي مصداقية إجابات أفراد العينه علي الأسئلة المقدمة لهم بخصوص الإجراءات والمنافع المقترحة من تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي، وتأخذ قيمة معامل إختبار كرونباخ ألفا قيمة تتراوح بين (صفر و١٠٠%) ، إذا كانت البيانات بها ثبات فإن هذا المعامل يكون مساوياً للواحد الصحيح ، وإذا كان هذا المعامل مساوياً للصفر فهذا يعني عدم ثبات البيانات (أمين ،٢٠٠٧) تم حساب معامل الثبات مايسمي بمعامل الإعتمادية وذلك للبحث مدي الإعتماد علي نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج .

٢- وبإستعراض الجدول رقم (١٠) يتضح أن قيم معاملي الثبات والصدق مقبول لجميع الأسئلة حيث تضمنت قائمة الإستقصاء مجموعة من الأسئلة تأخذ شكل ليكرت الخماسي وتتكون من أكثر من عنصر وتتراوحت قيمة معامل الثبات بين (٠.٧٥٤) للسؤال الأول و (٠,٩٦٨) للسؤال الثاني ، وتتراوح قيم معامل الصدق بين (٠,٨٠٢) للسؤال الاول و (٠,٩٥١) للسؤال الثاني .

جدول رقم (١٠)

معاملي الثبات والصدق لأسئلة إستمارة الإستقصاء

السؤال	البيان	معامل الثبات (Alpha)	معامل الصدق
الأول	ماهي الإجراءات المقترحة التي تكفل بتطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي في تحسين توقيت الإفصاح عن القوائم المعدلة وأسعار الاسهم ؟	0.754	0,802
الثاني	ماهي المنافع المتوقعه من تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي علي القوائم المالية المعدلة وأسعار الاسهم ؟	0,968	0,951

٣- إختبار الفرض الثالث من الدراسة :

والذي ينص علي : لا توجد فروق معنوية بين أراء فئات الدراسة حول

الإجراءات والمنافع المقترحة لتطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي وأثرها علي توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم وينقسم هذا الفرض إلي فرضين فرعين

الفرض الفرعي الأول : لاتوجد فروق معنوية بين أراء فئات الدراسة حول الإجراءات المقترحة لتطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي وتوقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم .

الفرض الفرعي الثاني : لاتوجد فروق معنوية بين أراء فئات الدراسة حول المنافع المتوقعة من تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي علي القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم .

أولا : إختبار الفرض الفرعي الاول : لاتوجد فروق معنوية بين أراء فئات الدراسة حول الإجراءات المقترحة التي تهتم بتطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي وتوقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم

يعرض جدول رقم (١١) الإحصاء الوصفي للإجراءات المقترحة التي تكفل تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي في تحسين توقيت الإفصاح عن القوائم المعدلة وأسعار الأسهم ، من وجهة نظر فئات الدراسة حسب الوظيفة (معدي القوائم المالية - المراجعين الخارجين – المستثمرين) ويتضح من الجدول إرتفاع أراء مسئولي الشركات ومعدي القوائم المالية حول العنصر "الإستجابة لمخاطر التحريفات الجوهرية ذات العلاقة بتعديل القوائم المالية لكشف أبعاد الغش وتحليل تأثيره علي القوائم المالية ، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات التي يوصي بها معيار المراجعة المصري رقم (٢٤٠)" بمتوسط (٤.٨٨) وبإنحراف معياري (٠.٤٧) وأرتفع متوسط أراء مراقبي الحسابات (المراجعين الخارجين) حول العنصر" أن يتضمن تقريره المقترحات والتوصيات بشأن الملاحظات التي ظهرت له من خلال قيامه بمهمته في فحص وتقييم هيكل الرقابة الداخلية وإدراج قسم يوضح مسئوولية الإدارة والمراجع عن القوائم المالية المعدلة وتوقيت الإفصاح عنها" بمتوسط (٤.٩٢) وبإنحراف معياري (٠.٣٧) بينما أرتفع متوسط أراء المستثمرين حول العنصر

"توثيق المراجع الخارجي لمخاطر تعديل القوائم المالية ومتابعة الضوابط الرقابية" بمتوسط (٤.٨٩) وبإنحراف معياري (٠,٢٣) وإنخفاض الإنحراف المعياري يدل علي إنخفاض التباين بين أراء كل فئة من فئات الدراسة حسب نوع الوظيفة ، ولإختبار معنوية الفرق بين الوسط الحسابي لأراء فئات الدراسة تم إستخدام إختبار كروسكال واليز ، أحد الإختبارات اللامعلمية التي تستخدم لإختبار الفرق بين أكثر من متوسطين أي أختبار بديل لتحليل التباين ANOVA وذلك لإختبار عدم وجود فرق بين أراء فئات الدراسة حول الإجراءات المقترحة التي تكفل تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي في تحسين توقيت الإفصاح عن القوائم المعدلة وأسعار الأسهم ويعرض جدول رقم (١٢) نتائج هذا الإختبار .

جدول رقم (١١) الإحصاء الوصفي لأراء فئات الدراسة حول الإجراءات المقترحة التي تكفل تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي في تحسين توقيت الإفصاح عن القوائم المعدلة وأسعار الأسهم

العناصر	مسئولي الشركات ومعدي القوائم المالية		مراقبي الحسابات (المراجعين الخارجين)		المستثمرين	
	وسط حسابي	إنحراف معياري	وسط حسابي	إنحراف معياري	وسط حسابي	إنحراف معياري
١.ترشيد الحكم والتقدير الشخصي للمراجع	3.56	1.2	4.12	.67	4.12	.87
٢.الفحص التحليلي ويعرف بأنه تحليل العلاقات بين بنود البيانات المالية وغير المالية المستثمرة من نفس الفترة	4.42	.51	4.22	.61	4.45	0.52
٣.إختبار معقولية الإجراءات والأساليب المطبقة وهل هي مطبقة بالفعل وتستخدم في الغرض الذي صممت من أجلة وتوجية الإدارة لتصحيح الإجراءات العلاجية في حالة وجود ضعف في نظم الرقابة الداخلية	4.16	0.37	3.82	0.62	4.22	0.74
٤.فهم وإستيعاب بيئة الرقابة بالشركة (مراجعة النظام) مع إضافة قسم جديد لتقرير المراجع يختص بالإعلام عن الأمور الرئيسية للمراجعة عن القوائم المالية المعدلة وتوقيت الإفصاح عنها	4.66	0.55	4.39	0.68	4.83	0.39

٥.تسليم المراجع الخارجي تقرير دوري للإدارة يتضمن معلومات محددة عن السياسات المحاسبية المشكوك فيها والمعالجات المحاسبية البديلة وعواقبها	4.32	0.67	4.61	0.51	4.42	0.49
٦.أن يتضمن تقريره المقترحات والتوصيات بشأن الملاحظات التي ظهرت له من خلال قيامه بمهمته في فحص وتقييم هيكل الرقابة الداخلية وإدارج قسم يوضح مسئوولية الإدارة والمراجع عن القوائم المالية المعدلة وتوقيت الإفصاح عنها	4.87	0.59	4.92	0.37	4.55	0.65
٧.إستخدام الأسلوب التقليدي لتحليل مضامين القوائم المالية (تحليل أفقي ، وعمودي ، وتحليل بالنسب) لتكوين صورة مبدأية عن طبيعة الصناعة والوضع العام للشركة محل المراجعة	4.55	0.60	4.45	0.65	4.30	0.58
٨.الإستجابة لمخاطر التحريفات الجوهرية ذات العلاقة بتعديل القوائم المالية لكشف أبعاد الغش وتحليل تأثيره علي القوائم المالية ، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات التي يوصي بها معيارالمراجعة المصري رقم (٢٤٠)	4.88	0.47	4.87	0.34	4.61	0.46
٩.توثيق المراجع الخارجي لمخاطر تعديل القوائم المالية ومتابعة الضوابط الرقابية	4.53	0.54	4.82	0.45	4.89	0.23
١٠. إعداد دليل موثق للمراجع الخارجي لكيفية التعامل مع التعديلات علي القوائم المالية وكيفية تفادي فترات التاخر في إصدار القوائم المالية المعدلة .	4.47	0.61	4.7	0,57	4.32	0.83
١١. التكامل بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي عن طريق التعاون والتنسيق بين المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي أثناء تنفيذهما لمهامهما ، بما يضمن تغطية أشمل لأعمال المراجعة .وتقليل بقدر الإمكان لزدواجية الجهود، وتوزيع العمل	4.53	0.67	4.8	0,48	4.67	0,888
١٢. مراجعة توقيت وجودة القوائم المالية المعدلة	4.26	0.55	4.53	0.52	3.99	0.88
١٣. ضرورة تضافر جهود الأطراف المعنيه لنجاح تطبيق تقرير المراجعة الموسع عن القوائم المالية المعدلة	4.790	0.47	4.65	0.51	4.26	0.83
١٤. ضرورة وجود معيار موثوق به للحكم علي جودة التقارير المالية مع نشر ثقافة جديدة بأسم (التعاون من أجل تطبيق المتطلبات)	4.47	0.69	4.51	0.58	4.73	0.49

١٥.تحليل وفهم الضغوط التي تجعل الإدارة تقوم بتعديل القوائم المالية	4.33	0.68	4.55	0.55	4.83	0.67
١٦. التأكد من سلامة وإختبار وتطبيق السياسات والإجراءات المحاسبية	4.53	0.67	4.48	0.34	4.61	0.58
١٧. توضيح النتائج غير المرغوبة للإدارة نتيجة ممارسة الإدارة أساليب تعديل القوائم المالية	4.68	0.65	4.50	0.47	4.21	0.85

جدول رقم (١٢)
نتائج إختبار كروسكال واليز

العناصر	Chi- Squara	P-Value	المعنوية
١. ترشيد الحكم والتقدير الشخصي للمراجع	1,077	,583	غيرمعنوي
٢. الفحص التحليلي ويعرف بأنه تحليل العلاقات بين بنود البيانات المالية وغير المالية المستثمرة من نفس الفترة	2,272	.158	غير معنوي
٣. إختبار معقولية الإجراءات والأساليب المطبقة وهل هي مطبقة بالفعل وتستخدم في الغرض الذي صممت من أجلة وتوجية الإدارة لتصحيح الإجراءات العلاجية في حالة وجود ضعف في نظم الرقابة الداخلية	2.195	.322	غير معنوي
٤. فهم وإستيعاب بيئة الرقابة بالشركة (مراجعة النظام) مع إضافة قسم جديد لتقرير المراجع يختص بالإعلام عن الأمور الرئيسية للمراجعة عن القوائم المالية المعدلة وتوقيت الإفصاح عنها	4.332	.121	غير معنوي
٥. تسليم المراجع الخارجي تقرير دوري للإدارة يتضمن معلومات محددة عن السياسات المحاسبية المشكوك فيها والمعالجات المحاسبية البديلة وعواقبها	4.493	.211	غير معنوي
٦. أن يتضمن تقريره المقترحات والتوصيات بشأن الملاحظات التي ظهرت له من خلال قيامه بمهمته في فحص وتقييم هيكل الرقابة الداخلية وإدارج قسم يوضح مسئوولية الإدارة والمراجع عن القوائم المالية المعدلة وتوقيت الإفصاح عنها	4.121	.94 0	معنوي *
٧. إستخدام الأسلوب التقليدي لتحليل مضامين القوائم المالية (تحليل أفقي ، وعمودي ، وتحليل بالنسب) لتكوين صورة مبدأية عن طبيعة الصناعة والوضع العام للشركة محل المراجعة	.466	.349	غير معنوي

٨. الإستجابة لمخاطر التحريفات الجوهرية ذات العلاقة بتعديل القوائم المالية لكشف أبعاد الغش وتحليل تأثيره علي القوائم المالية ، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات التي يوصي بها معيارالمراجعة المصري رقم (٢٤٠)	2.198	.339	غير معنوي
٩. توثيق المراجع الخارجي لمخاطر تعديل القوائم المالية ومتابعة الضوابط الرقابية	5.559	.56	معنوي *
١٠. إعداد دليل موثق للمراجع الخارجي لكيفية التعامل مع التعديلات علي القوائم المالية وكيفية تفادي فترات التاخر في إصدار القوائم المالية المعدلة .	4.104	.127	غير معنوي
١١. التكامل بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي عن طريق التعاون والتنسيق بين المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي أثناء تنفيذهما لمهامهما ، بما يضمن تغطية أشمل لأعمال المراجعة ،وتقليل بقدر الإمكان لزدواجية الجهود، وتوزيع العمل	4.131	.84 0	غير معنوي
١٢. مراجعة توقيت وجودة القوائم المالية المعدلة	.468	.249	غير معنوي
١٣. ضرورة تضافر جهود الأطراف المعنيه لنجاح تطبيق تقرير المراجعة الموسع عن القوائم المالية المعدلة	2.198	.339	غير معنوي
١٤. ضرورة وجود معيار موثوق به للحكم علي جودة التقارير المالية مع نشر ثقافة جديدة بأسم (التعاون من أجل تطبيق المتطلبات)	5.879	.54	غير معنوي
١٥. تحليل وفهم الضغوط التي تجعل الإدارة تقوم بتعديل القوائم المالية	4.164	.137	غير معنوي
١٦. التأكد من سلامة وإختبار وتطبيق السياسات والإجراءات المحاسبية	2.195	.52	معنوي*
١٧. توضيح النتائج غير المرغوبة للإدارة نتيجة ممارسة الإدارة أساليب تعديل القوائم المالية	4.332	.121	غير معنوي

*معنوي عند مستوي معنوية ١٠%

يتضح من نتائج جدول رقم (١٢) عدم معنوية معظم العناصر عند مستوي معنوية (٥%) ، حيث أن قـيم p-Valu أكبر من مستوي المعنوية ٥% ، ممايدل علي عدم وجود فروق معنوية بين متوسط أراء فئات الدراسة حول تلك العناصر حسب الوظيفة . **مماسبق يتضح صحة الفرض الفرعي الأول**

" لاتوجد فروق معنوية بين أراء فئات الدراسة حول الإجراءات المقترحة لتطوير

الدور الرقابي للمراجع الخارجي وتوقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم"

الفرض الفرعي الثاني

" لاتوجد فروق معنوية بين أراء فئات الدراسة حول المنافع المتوقعة من تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي علي القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم " .

يعرض الجدول (١٣) الإحصاء الوصفي للمنافع المتوقعه من تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي علي القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم من وجهة نظر فئات الدراسة حسب الوظيفة (معدي القوائم المالية ومسئولي الشركات – المراجعين الخارجين - المستثمرين) ويتضح من الجدول إرتفاع متوسط أراء مسئولي الشركات ومعدي القوائم المالية حول عنصر "يساهم في الحد من تعديل القوائم المالية وتحسين أسعار الأسهم" بمتوسط (٤.٩٠) وبإنحراف معياري (٠.٣٣) وأرتفع متوسط أراء مراقبي الحسابات (المراجعين الخارجين) حول العنصر " يقلل من فجوة المعلومات بين الإدارة والأطراف الخارجية" بمتوسط (٤.٨٩) وبإنحراف معياري (٠.٤٢) بينما أرتفع متوسط أراء المستثمرين حول العنصر " يساهم في إصلاح ورفع كفاءة الأسواق المالية من خلال توفير المعلومات في الوقت المناسب" بمتوسط (٤.٩٩) وبإنحراف معياري (٠.٣٨) وإنخفاض الإنحراف المعياري يدل علي إنخفاض التباين بين أراء كل فئة من فئات الدراسة حسب نوع الوظيفة ولإختبار معنوية الفرق بين الوسط الحسابي لأراء فئات الدراسة تم إستخدام إختبار كروسكال واليز (أحد الإختبارات اللامعلمية التي تستخدم لأختبار الفرق بين أراء فئات الدراسة بين متوسطين) أي إختبار بديل لتحليل التباين ANOVA وذلك لإختبار عدم وجود فرق بين أراء فئات الدراسة حول المنافع المتوقعه من تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي علي توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وأسعار الاسهم .

جدول رقم (١٣)
الإحصاء الوصفي لأراء فئات الدراسة حول المنافع المتوقعة من تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي علي القوائم المالية المعدلة وأسعار الاسهم

العناصر	مسئولي الشركات ومعدي القوائم المالية		مراقبي الحسابات (المراجعين الخارجين)		المستثمرين	
	وسط حسابي	إنحراف معياري	وسط حسابي	إنحراف معياري	وسط حسابي	إنحراف معياري
١. يجعل الإدارة تسعي إلي تحديث وتطوير إجراءات الرقابة الداخلية	3.56	1.1	4.10	.67	4.12	.77
٢. يؤدي إلي الأكتشاف المبكر لأوجة القصور في هيكل أو إجراءات الرقابة الداخلية ، وإتخاذ الإجراءات الفورية لتصحيحها	4.52	.41	4.32	.61	4.35	0.32
٣. يؤدي إلي رفع مستوي الإفصاح والشفافية ، مما يوفر ثقة المستثمرين في تقرير المراجع الخارجي	4.66	0.47	4.82	0.62	3.99	0.44
٤. يجعل الإدارة تهتم بتصميم وتنفيذ وتوثيق والتقرير عن هيكل متكامل للرقابة الداخلية ، مما يحقق قيمة مضافة للمنشأة	4.66	0.25	4.39	0.68	4.81	0.59
٥. يعمل علي خفض المخاطر المالية ممايزيد من مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية	4.34	0.47	4.61	0.51	4.54	0.43
٦. يعزز التقييم المستمرللرقابة المحاسبية من فعالية الرقابة علي التقديرات المحاسبية والحسابات عالية المخاطر	4.77	0.51	4.72	0.37	4.35	0.62
٧. يساهم في الحد من تعديل القوائم المالية وتحسين أسعار الأسهم	4.90	0.33	4.45	0.65	4.30	0.51
٨. يحقق التطوير حماية حقوق المساهمين	4.83	0.47	4.87	0.34	4.61	0.56
٩. يعمل علي تعزيز فهم أصحاب المصالح المختلفة ذات الصلة بالمنشأة للعوامل المؤثرة علي جودة التقارير	4.73	0.54	4.82	0.45	4.89	0.43
١٠. تخفيض المتاجرة بالمعلومات الداخلية ويقلل من عدم اليقين فيما يتعلق بقرارت الإستثمار	4.27	0.41	4.88	0,57	4.32	0.63
١١. يساهم في إصلاح ورفع كفاءة الأسواق المالية من خلال توفير المعلومات في الوقت المناسب	4.13	0.77	4.80	0,48	4.99	0,38
١٢. يقلل من فجوة المعلومات بين الإدارة والأطراف الخارجية	4.56	0.55	4.89	0.42	3.99	0.38

جدول رقم (١٤)
نتائج إختبار كروسكال والي

العناصر	Chi-Squara	P-Value	المعنوية
١. يجعل الإدارة تسعي إلي تحديث وتطوير إجراءات الرقابة الداخلية	1,077	,123	غيرمعنوي
٢. يؤدي إلي الأكتشاف المبكر لأوجة القصور في هيكل أو إجراءات الرقابة الداخلية ، وإتخاذ الإجراءات الفورية لتصحيحها	3,272	.154	غير معنوي
٣. يؤدي إلي رفع مستوي الإفصاح والشفافية ، مما يوفر ثقة المستثمرين في تقرير المراجع الخارجي	3.175	.722	غير معنوي
٤. يجعل الإدارة تهتم بتصميم وتنفيذ وتوثيق والتقرير عن هيكل متكامل للرقابة الداخلية، مما يحقق قيمة مضافة للمنشأة	2.332	.121	غير معنوي
٥. يعمل علي خفض المخاطر المالية ممايزيد من مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية	3.493	.211	غير معنوي
٦. يعزز التقييم المستمرللرقابة المحاسبية من فعالية الرقابة علي التقديرات المحاسبية والحسابات عالية المخاطر	5.121	.94 0	معنوي *
٧. يساهم في الحد من تعديل القوائم المالية وتحسين أسعار الأسهم	.466	.249	غير معنوي
٨. يحقق التطوير حماية حقوق المساهمين	1.198	.439	غير معنوي
٩. يعمل علي تعزيز فهم أصحاب المصالح المختلفة ذات الصلة بالمنشأة للعوامل المؤثرة علي جودة التقارير	5.559	.56	معنوي *
١٠. تخفيض المتاجرة بالمعلومات الداخلية ويقلل من عدم اليقين فيما يتعلق بقرارت الإستثمار	3.104	.145	غير معنوي
١١. يساهم في إصلاح ورفع كفاءة الأسواق المالية من خلال توفير المعلومات في الوقت المناسب	2.13	.87 0	غير معنوي
١٢. يقلل من فجوة المعلومات بين الإدارة والأطراف الخارجية	.168	.342	غير معنوي

*معنوي عند مستوي معنوية ١٠%

يتضح من نتائج جدول رقم (١٤) عدم معنوية معظم العناصر عند مستوي ٥% حيث أن قيم P – Value أكبر من مستوي المعنوية ٥% ، مما يدل علي عدم وجود فروق معنوية بين متوسط أراء فئات الدراسة حول تلك العناصر حسب الوظيفة.

مماسبق يتضح صحة الفرض الفرعي الثاني : لاتوجد فروق معنوية بين أراء فئات الدراسة حول المنافع المتوقعة من تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي علي القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم

٤- خلاصة إختبار الفروض :

الفرض	صيغة الفرض	نتيجة أختبار الفرض
الفرض الأول	توجد علاقة بين محددات تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي وتأخر الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة	
الفرعي الأول	توجد علاقة سالبة بين تقديم خدمات بخلاف المراجعة وتأخر الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة	تم قبوله
الفرعي الثاني	توجد علاقة سالبه بين جودة المراجعة الخارجية وتأخر الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة	تم قبوله
الفرعي الثالث	توجد علاقة سالبة بين المراجعة المشتركة وتأخر الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة	تم قبوله
الثاني	يوجد تأثير سلبي لتوقيت الإفصاح عن القوائم المعدلة علي أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية	تم قبولة
الثالث	لاتوجد فروق معنوية بين أراء فئات الدراسة حول إجراءات ومنافع تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي وتوقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم	
الفرض الفرعي الاول	لاتوجد فروق معنوية بين أراء فئات الدراسة حول الإجراءات المقترحة لتطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي وتوقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم	تم قبولة
الفرض الفرعي الثاني	لاتوجد فروق معنوية بين أراء فئات الدراسة حول المنافع المتوقعة من تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي علي القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم	تم قبولة

المحورالخامس : النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية

أولاً: النتائج

يمكن تلخيص النتائج التي توصل إليها الباحث علي النحو التالي:

أ- النتائج النظرية : -

١- يعد التوقيت المناسب أحد الخصائص النوعية في إعداد التقارير المالية لأنها تحدد مدي ملائمة المعلومات وتؤثر علي القرارات التي يتخذها المستخدمون والمستفيدون من التقارير المالية ومع ذلك مطلوب توفيرها في غضون فترة قصيرة من الزمن ، وإلا يفقد بعضها من قيمته الإقتصادية .

٢- تعتبر التعديلات المحاسبية إخفاقات فادحة في المراجعة وتستخدم علي نطاق

واسع في أدبيات المراجعة الأرشيفية بإعتبارها عاملا حاكما علي مخرجات جودة المراجعة الفعلية كما تؤثر التعديلات الجوهرية وغير الجوهرية في القوائم المالية علي تصورات المستثمرين بشأن أداء الشركة في الماضي والمستقبل ، وبالتالي تؤثر علي القيمة السوقية للشركة وتثير مخاوف المستثمرين فيما يتعلق بمخاطر المعلومات ونزاهة وكفاءة الإدارة كما تظهر تأثيراً سلبياً على أسعار أسهم الشركات التي يتم تعديل قوائمها المالية .

٣- الشركات التي بذل مراقبي الحسابات مستويات عالية بشكل غير طبيعي من جهود المراجعة لديها فترات تأخير أطول في تعديل القوائم المالية كما أن كفاءات المراجعين تلعب دوراً حاسماً أثناء عملية تعديل القوائم الماليه ولها تأثير كبير على توقيت الإفصاح عن القوائم المعدلة .

٤- العلاقة بين رأي المراجعة والتوقيت المناسب للتقارير المالية المعدلة إيجابية، كما أن الشركات التي لديها تقرير نظيف تستغرق وقتاً أقل لنشر تقاريرها المالية المعدلة مقارنة بالشركات التي لا تتلقى تقريراً نظيفاً.

٥- يعد التقرير عن هيكل الرقابة الداخلية إضافة إلي التقرير عن مراجعة القوائم المالية تحدياً جديداً علي المراجعين يساهم في تطوير مهنة المراجعة في الحد من إجراء التعديلات علي القوائم المالية وتحقيقا لأمال ورغبات المستثمرين.

٦- يؤدي تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي إلي الإكتشاف المبكر لأوجة القصور في هيكل أو إجراءات الرقابة الداخلية ، وإتخاذ الإجراءات الفورية لتصحيحها ، وكذلك العمل علي تحديث وتطوير أساليب تقييم ومتابعة إجراءات الرقابة الداخلية مما ينعكس بشكل إيجابي علي الحد من تعديل القوائم المالية كما يوضح تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي مدي إلتزام الإدارة بتطبيق قواعد الحوكمة الخاصة بالرقابة الداخلية بشكل سليم ، ويجعل الإدارة تسعي إلي تحديث وتطوير إجراءات الرقابة الداخلية وذلك حتي يكون تقرير المراجع في صالح الإدارة لتحصل علي ثقة الأطراف الخارجية في كفائتها مما يحد من تعديل القوائم المالية ويكون الداعم الرئيسي في زيادة وإستقرار أسعار الأسهم .

ب- النتائج التطبيقية:

١- أن متوسط فترة تأخير الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة لعينه الدراسة (٣٢ شركه) بلغ ٦٩ يوما وأطول فترة بلغت ١٣٢ وأقل فترة تأخير بلغت ٤٥ يوما.

٢- أوضحت نتائج تحليل الإنحدار أن كل من محددات تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي (المراجعة المشتركة – تقديم خدمات بخلاف المراجعة – جودة المراجعة الخارجية) لها تأثير معنوي علي التوقيت المناسب للإفصاح عن القوائم المعدلة ، حيث تلعب دوراً هاماً في تخفيض فترة تعديل القوائم المالية وهو مايساهم في تحسين توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة .

٣- يوجد تأثير سلبي لتوقيت الإفصاح عن القوائم المعدلة علي أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية حيث بلغ متوسط أسعار أسهم (٣٢) شركة (شركات العينه) في الفترة قبل إصدار القوائم المعدلة أكبر من متوسط هذة الأسعار في الفترة مابعد القوائم المعدلة ، وأن الفرق بين متوسط الفترتين هو ٢٦.٠٥ وهو في صالح القياس قبل إصدار القوائم المعدلة ، وهذا يؤكد التأثير السلبي لتوقيت الإفصاح عن القوائم المعدلة علي أسعار الأسهم .

٤- لاتوجد فروق معنوية بين أراء فئات الدراسة حول الإجراءات والمنافع المقترحة لتطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي وأثرها علي توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم .

٥- تتمثل الإجراءات المقترحة التي تكفل تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي في تحسين توقيت الإفصاح عن القوائم المعدلة وأسعار الأسهم ، من وجهة نظر فئات الدراسة حسب أراء مسئولي الشركات ومعدي القوائم المالية حول العنصر "الإستجابة لمخاطر التحريفات الجوهرية ذات العلاقة بتعديل القوائم المالية لكشف أبعاد الغش وتحليل تأثيره علي القوائم المالية ، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات التي يوصي بها معيار المراجعة المصري رقم (٢٤٠)" وأرتفع متوسط أراء مراقبي الحسابات (المراجعين الخارجين) حول العنصر " أن يتضمن تقريره المقترحات والتوصيات بشأن الملاحظات التي ظهرت له من خلال قيامه بمهمته في فحص وتقييم

هيكل الرقابة الداخلية وإدارج قسم يوضح مسئوولية الإدارة والمراجع عن القوائم المالية المعدلة وتوقيت الإفصاح عنها"بينما أرتفع متوسط أراء المستثمرين حول العنصر" توثيق المراجع الخارجي لمخاطر تعديل القوائم المالية ومتابعة الضوابط الرقابية" وإنخفاض الإنحراف المعياري يدل علي إنخفاض التباين بين أراء كل فئة من فئات الدراسة حسب نوع الوظيفة

ثانيا: التوصيات :

١- ضرورة إجراء مزيد من البحوث بشأن تطوير الدور الرقابي للمراجع الخارجي لعينه أخري من الشركات المقيدة في البورصة المصرية للكشف عن أثر هذا التطوير علي عوامل أخري مثل تكلفة التمويل وإستمرارية الشركات في العمل مع إلزام الهيئة العامة للرقابة المالية بمصر برصد جميع حالات إصدار القوائم المعدلة

٢- التوسع في تقرير المراجع الخارجي عن القوائم المالية المعدلة من خلال الإفصاح للمستثمرين عن الأسباب الجوهرية التي تسببت في تعديل القوائم المالية وطول الفترة الزمنيه مع حث الشركات المصرية علي الإلتزام بمتطلبات قانون (SOX) مع زيادة إهتمام المراجع الخارجي لتبني رؤية واضحة لكيفية التعامل مع التعديلات في القوائم المالية التي تتجاوز (١٤) يوم ومستوي الغموض في المعلومات المحيطة في ضوء متطلبات المستثمرين والتطبيق الفعلي لمحدادت التطوير محل الدراسة

٣- إعداد قائمة تفصيلية في نهاية مدة فترة عمل المراجع الخارجي تشمل التهديدات المستقبلية التي من الممكن أن تسبب في تعديل القوائم المالية وزيادة فترة تأخير الإفصاح عنها وذلك بوضع أولويات للمخاطر وتطوير أساليب جديدة لتحديد مسببات تعديل القوائم المالية بصوره واضحة في ظل التطبيق السليم للمعايير المحاسبية و توسيع الإمكانيات وتطوير المهارات لدي المراجع الخارجي في ضوء المنهج الإجرائي المقترح

٤- وضع قواعد أكثر جديه في سوق الأوراق المالية المصري لتقليل الوقت

المستغرق للإفصاح عن المعلومات المالية التي تم تعديلها مع تحديد مدي زمني للشركات للإفصاح عن قوائمها المالية المعدلة مع فرض عقوبات عليها عند تجاوز المدي الزمني تصل إلي حد إيقاف النشاط مؤقتا .

٥- طرح معيار مراجعة مصري جديد يكشف عن الدور المتطور للمراجع الخارجي وأليات تطبيقه لتخفيض تأخر الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة

٦- تنمية وعي المراجعين الخارجين بعدم الإعتماد فقط علي الفحص التحليلي الكمي ، وإنما يجب أيضا إستخدام الفحص التحليلي الوصفي للمساعدة في صياغة وتطوير الفروض الأساسية حول الأسباب الرئيسية للفروق الجوهرية عن التوقعات الكمية.

٧- بذل الأطراف المعنيه لجهود كبيره لفهم منافع تطبيق التعديلات الجديدة لإعداد تقرير المراجعة والتي تساهم في الحد من التعديلات بالقوائم المالية وتحسين توقيت الإفصاح عنها ممايعكس بشكل إيجابي علي أسعار أسهم الشركات في سوق الأوراق المالية المصري .

٨- ضرورة وجود هيئة علمية متخصصة في البيئة المصرية تهتم بإصدار وتطوير أليات عمل المراجع الخارجي ، والتي يمكن الرجوع إليها في الجوانب والمشكلات التطبيقية ولتؤكد علي أهمية المراجعة الخارجية علي المستويين الأكاديمي والتطبيقي

٩- أن تبعتد الشركات المصرية عن المبالغة في تجميع بنود القائمة بالشكل الذي يؤدي إلي خفض المحتوي المعلوماتي لها ، وإتباع أسلوب التفصيل لأنه الأكثر نفعاً للمستثمرين مع مراعاة أن لايؤدي هذا التفصيل إلي حالة من التشويش في المعلومات مع زيادة الوعي المالي والثقافة المالية لدي المستثمرين الحاليين والمتوقعين وخاصة في مجال المحاسبة والمعلومات المحاسبية لأنها حجز الزاوية في إتخاذ قرارات شراء وبيع الأسهم .

١٠- التوسع في تطبيق محددات التطوير – التي إشتملها البحث - لتوليدها معلومات ذات قيمة عالية لتحقيق متطلبات تطوير المراجع الخارجي كأحد أليات حوكمة الشركات

ثالثا: مجالات البحث المستقبلية: -

١- أثر التألفات الرقابية علي توقيت الإفصاح عن القوائم المالية المعدلة وأسعار الأسهم
٢- التكامل بين المراجع الداخلي والخارجي وأثره علي توقيت الإفصاح عن القوائم المعدلة.
٣- إطار مقترح لقياس أثر التخصص الصناعي لشركات المراجعة علي توقيت الإفصاح عن القوائم المعدلة.
٤- التكامل بين إجراءات المراجعة الخارجية ولجان المراجعة و أثره علي توقيت الإفصاح عن القوائم المعدلة وأسعار الأسهم .

المراجـــــع

أولاً: المراجع العربية:

١- د.أحمد عبده السيد الصباغ (٢٠١٩)، "أثر جودتي لجنه المراجعة والمراجعة المدركة وتركز الملكية علي إعادة إصدار القوائم المالية : دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" ، ***مجلة البحوث المحاسبة ، كلية التجارة*** ، جامعة طنطا ،العدد الثاني ، ص ص ١ – ٤٣ .
٢- د.أحمد كمال مطاوع (٢٠١٩) " أثر خصائص لجنه المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة علي فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات، ***مجلة الفكر المحاسبي***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص ١-٤٣
٣- د.أسامه أحمد جمال هلالي (٢٠١٧)، "أثر القوائم المالية المعدلة علي أسعار الأسهم ومصادر التمويل وعلي تغيير مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية : دراسة إختبارية" ، ***الفكر المحاسبي*** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد (٢١) ، العدد (٣) .
٤- د.إبراهيم محمد الطحان ، د.عبد الحميد العيسوي محمود (٢٠٢٠) ، "أثر التأخر غير الطبيعي لإصدار تقرير المراجع الخارجي علي خطر إنهيار سعر السهم : دراسة تطبيقية علي الشركات المساهمة المصرية" ، ***مجلة الفكر المحاسبي*** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد (٢٤) ، العدد الثاني ، ص ص ١ – ٦٩ .
٥- د.محمد أحمد محمد أحمد (٢٠١٩)، "دور مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تحسين كفاء

المراجع الخارجي في كشف الغش وفقا لمعيار المراجعة المصري" ٢٤٠": دراسة ميدانية" ، ***المجلة العملية للإقتصاد والتجارة*** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الرابع ، ص ص ٣٥٩ - ٣٨٢ .

٦- د.محمد السيد منصور (٢٠١٨)، "أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشأته علي فترة إصدار تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" ، ***مجلة الفكر المحاسبي*** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ص ص ٩٨٤ – ١٠٣٩ .

٧- د.محمد صابر حمودة السيد (٢٠١٨)، "أثر جودة المراجعة الخارجية علي فترة تأخير تقرير المراجع : دراسة تطبيقية" ، ***مجلة البحوث المحاسبة*** ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد الثاني العدد الأول ص ص ٢٤٧ – ٣٠٩ .

ثانياً : المراجع الاجنبية :

1- Periodicals:

- Abdillah, M. R., Mardijuwono, A. W., & Habiburrochman, H. (2019), The effect of company characteristics and auditor characteristics to audit report lag, Asian ***Journal of Accounting Research,*** Vol. 4,No(1),pp129-144
- Abdul, W. E. A., Majid, W. Z. N. A., Harymawan, I., & Agustia, D. (2020). Characteristics of auditors' non-audit services and accruals quality in Malaysia. ***Pacific Accounting Review*** Vol. 32 No. 2, 2020 pp. 147-175
- Agrawal,A., & Cooper, T. (2017). Corporate governance consequences of accounting scandals: Evidence from top management, CFO and auditor turnover. ***Quarterly Journal of Finance***, Vol,*7no,*(01),pp 165-182
- Al-Hadi, A., Habib, A., Al-Yahyaee, K., & Eulaiwi, B. (2017), Joint audit, political connections and cost of debt capital, ***International Journal of Auditing***,vol *21,No*(3), 249-270.
- Al-Tarawneh, A., Weshah, S., & Humeedat, M. (2020), The Extent of External Auditor Relaying on Internal Auditor Work under Erp Continuous Auditing: The Case of Jordan, ***Academy of Accounting and Financial Studies Journal***, vol 24,No(2), pp1-29.

- Averhals, L., Van Caneghem, T., & Willekens, M. (2020), Mandatory audit fee disclosure and price competition in the private client segment of the Belgian audit market, ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation***, Vol ,*40*,pp1-21.
- Awolowo, I. (2019), Financial Statement fraud: The need for a paradigm shift to Forensic accounting. ***International Journal of Economics and Management Engineering*** Vol:10, No:3,pp981-998
- Bai, S., & Koong, K. S. (2017), Financial and other frauds in the United States: a panel analysis approach, ***International Journal of Accounting & Information Management*** **.**vol. 25, No. 4.pp413-433
- Bao, M. X., & Tanyi, P. (2020), Does auditor ratification matter to bondholders? Evidence from new bond issues, ***Journal of Accounting and Public Policy***, vol 39, No(4),pp1-13, 106765.
- Basuony, M. A., Mohamed, E. K., Hussain, M. M., & Marie, O. K. (2016). Board characteristics, ownership structure and audit report lag in the Middle East. ***International Journal of Corporate Governance***, 7(2), pp180-205.
- Bardos, K. S., Cline, B. N., & Koutmos, G. (2020), Risk dynamics around restatement announcements, ***Review of Quantitative Finance and Accounting***, Vol 54,No (4),pp 1279-1313.
- Bar-Gill, O., Ben-Shahar, O., & Marotta-Wurgler, F. (2019), The American Law Institute's Restatement of Consumer Contracts: Reporters' Introduction, ***European Review of Contract Law***, *Vol 15,No*(2),pp 91-102.
- Bartov, E., Marra, A., & Momente, F. (2020), Corporate Social Responsibility and the Market Reaction to Negative Events: Evidence from Inadvertent and Fraudulent Restatement Announcements, ***The Accounting Review***,.vol,9.pp1-32.
- BenYoussef, N., & Khan, S. (2018), Timing of earnings restatements: CEO equity compensation and market reaction, ***Accounting & Finance***,Vol, *58,No*(2),pp. 341-365.
- Mohapatra, P. &Bergner, J., Marquardt, B. B., (2020), The auditor reputation cycle: A synthesis of the literature, International J***ournal of Auditing,*** Vol ,24,No (2),pp. 292-319.

- Carcello, J. V., Neal, T. L., Reid, L. C., & Shipman, J. E. (2020), Auditor Independence and Fair Value Accounting: An Examination of Nonaudit Fees and Goodwill Impairments, ***Contemporary Accounting Research***, Vol *37*,No (1), pp189-217.
- Cho, M., Kwon, S. Y., & Krishnan, G. V. (2020). Audit fee lowballing: Determinants, recovery, and future audit quality, ***Journal of Accounting and Public Policy***,vol(22), pp1-24,106787
- Chy, M., De Franco, G., & Su, B. (2020). The Effect of Auditor Litigation Risk on Client Access to Bank Debt: Evidence from a Quasi-Experiment, ***Journal of Accounting and Economics,*** *Vol 52,No*(4), pp1-26, 101354.
- Daoust, L., & Malsch, B. (2019), How ex-auditors remember their past: The transformation of audit experience into cultural memory, ***Accounting, Organizations and Society***,vol, *77*,pp,1-20, 101050.
- Das, S., Gong, J. J., & Li, S. (2020), The Effects of Accounting Expertise of Board Committees on the Short-and Long-Term Consequences of Financial Restatements, ***Journal of Accounting, Auditing & Finance***, vol42,No(3)pp1-30
- Dermarkar, S., & Hazgui, M. (2020), How auditors legitimize commercialism: A micro-discursive analysis, ***Critical Perspectives on Accounting***, vo, l39, pp1-20, 102228.
- Desai, V., Desai, R., Kim, J. W., & Raghunandan, K. (2020), Are going-concern issues disclosed in audit reports associated with subsequent bankruptcy? Evidence from the United States, ***International Journal of Auditing***, *vol 24*,No(1),pp 131-144
- DOAN, N. T., PHAM, C. D., NGUYEN, T. T. U., VU, M. P., & PHAM, L. H. (2020). The Effect of Non-Audit Services on Auditor Independence: Evidence from Vietnam. ***The Journal of Asian Finance, Economics and Business (JAFEB)***,Vol *7*, No(12),pp 445-453.
- Donelson, D. C., Ege, M., Imdieke, A. J., & Maksymov, E. (2020), The revival of large consulting practices at the Big 4 and audit quality, ***Accounting, Organizations and Society***, vol,41,pp,1-30,101157.
- Dong, B., & Robinson, D. (2018), Auditor-client geographic proximity and audit report timeliness, ***Advances in Accounting***,vol, 40, pp11-19.

- Drake, M., Myers, L., Scholz, S. and Sharp, N. (2015), "Short selling around restatement announcements", ***Journal of Accounting, Auditing and Finance***, Vol. 30 No. 2, pp. 218-245.
- Duh, R. R., Knechel, W. R., & Lin, C. C. (2020). The Effects of Audit Firms' Knowledge Sharing on Audit Quality and Efficiency, ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***,vol *39*,*No*(2), pp51-79.
- El Guindy, M. N., & Trabelsi, N. S. (2020), IFRS adoption/reporting and auditor fees: the conditional effect of audit firm size and tenure, ***International Journal of Accounting & Information Management***. Vol. 28 No. 4, 2020 pp. 639-666
- El-Dyasty, M. M., & Elamer, A. A. (2020), The effect of auditor type on audit quality in emerging markets: Evidence from Egypt, International ***Journal of Accounting & Information Management***.vol,33,No(3),pp1-24
- Elekdag, S., Malik, S., & Mitra, S. (2020), Breaking the Bank? A Probabilistic Assessment of Euro Area Bank Profitability, ***Journal of Banking & Finance***,vol(43),No(3),pp1-38, 105949.
- Ernstberger, J., Koch, C., Schreiber, E. M., & Trompeter, G. (2020). Are Audit Firms' Compensation Policies Associated with Audit Quality?. ***Contemporary Accounting Research***,vol *37*,*No*(1),pp 218-244.
- Eshagniya, A., & Salehi, M. (2017), The impact of financial restatement on auditor changes: Iranian evidence, ***Asia Pacific Journal of Innovation and Entrepreneurship.***vol(11),NO(3),pp1-25
- Fang, J., Lobo, G. J., Zhang, Y., & Zhao, Y. (2018), Auditing related party transactions: evidence from audit opinions and restatements, Auditing: ***A Journal of Practice & Theory***, vol 37, No(2), pp73-106.
- Fragoso, J. L., Peixinho, R. M., Coelho, L. M., & Paiva, I. C. (2020), The impact of financial restatements on financial markets: a systematic review of the literature, ***Meditari Accountancy Research***. Vol. 28 No.(6), 2020 pp. 1119-1147
- Harmadji, D. E., Subroto, B., Saraswati, E., & Prihatiningtias, Y. W. (2020). Strategy, practice and quality of sustainability reports on stock price crash risk. ***International Journal of Research in Business and Social Science*** *(2147-4478)*,vol *9*,*No*(3), pp 34-49.

- Harris, M. K., & Williams, L. T. (2020), Audit quality indicators: Perspectives from Non-Big Four audit firms and small company audit committees, ***Advances in accounting,*** *vol 50*,pp.1-13, 100485.
- Hasnan, S., Razali, M. H. M., & Hussain, A. R. M. (2020), The effect of corporate governance and firm-specific characteristics on the incidence of financial restatement, ***Journal of Financial Crime***.vol,24,No(3),pp1-24
- He, X. X., Xie, D. C., Hu, Z. M., Bao, X. L., & Li, L. (2020), Impact of managerial overconfidence on abnormal audit fee: From the perspective of balance mechanism of shareholders, Plos one,vol 15,No(9), pp.1-13
- Habib, A., & Muhammadi, A. H. (2018). Political connections and audit report lag: Indonesian evidence**.** ***International Journal of Accounting & Information Management.*** vol,12.No(3),pp1-18
- Hunt, J. O., Rosser, D. M., & Rowe, S. P. (2020), Using machine learning to predict auditor switches: How the likelihood of switching affects audit quality among non-switching clients, ***Journal of Accounting and Public Policy***, vol,32.No(3),pp1-17,106785.
- Kao, L., & Chen, A. (2020). How a pre-IPO audit committee improves IPO pricing efficiency in an economy with little value uncertainty and information asymmetry, ***Journal of Banking & Finance***,vol 110,pp.1-15, 105688.
- Lee, K. K., & Levine, C. B. (2020). Audit partner identification and audit quality, ***Review of Accounting Studies***, vol,(25),pp.778-809.
- Levitin, A. J., Kim, N. S., Kunz, C. L., Linzer, P., McCoy, P. A., Moringiello, J. M., ... & Willis, L. E. (2019), The Faulty Foundation of the Draft Restatement of Consumer Contracts, ***Yale J. on Reg***.,vol *36*, pp.448-467
- Li, L., Qi, B., Robin, A., & Yang, R. (2020), The effect of enforcement action on audit fees and the audit reporting lag, ***Accounting and Business Research,*** vol32,No,(4)pp.1-29.
- Ma, C., Zhang, J., & Yang, B. (2015), Financial restatement and auditor dismissal, China ***Journal of Accounting Studies***, vol 3, No(3), pp.209-229.

- Mohammad Rezaei, F., Faraji, O., & Heidary, Z. (2020), Audit partner quality, audit opinions and restatements: evidence from Iran, ***International Journal of Disclosure and Governance***, vol(53),pp1-14.
- Mulyani, I. (2020), The Effect of Auditor Ethics, Auditor Experience, Audit Fees, and Auditor's Motivation on Audit Quality (Case study of a Public Accounting Firm in Semarang), MALIA: ***Journal of Islamic Banking and Finance***,vol,3,No(2), 1,pp.39-146.
- Meuwissen, R., & Quick, R. (2019), The effects of non-audit services on auditor independence: An experimental investigation of supervisory board members' perceptions, ***Journal of International Accounting***, Auditing and Taxation,vol 36,pp.1-14, 100264.
- Park, S. Y., & Park, H. Y. (2019), Do statutory internal auditors influence stock price crash risk? Firm-level evidence from Korea, ***Managerial Auditing Journal***. Vol. 35 No. (2), 2020 pp. 207-237
- Quick, R., & Schmidt, F. (2018). Do audit firm rotation, auditor retention, and joint audits matter?–An experimental investigation of bank directors' and institutional investors' perceptions. ***Journal of Accounting Literature***, *41*, 1-21.
- Ramzan, M., Ahmed, I., & Rafay, A. (2020), Is auditor independence influenced by non-audit services? A stakeholders viewpoint, ***Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences (PJCSS)***,vol 14,No(1),pp 388-408.
- Svanberg, J., Öhman, P., & Neidermeyer, P. E. (2019), Auditor objectivity as a function of auditor negotiation self-efficacy beliefs, ***Advances in accounting***, vol 44, pp.121-131.
- Xiong, H., Hou, F., Li, H., & Wang, H. (2020),"Does rice farming shape audit quality: Evidence from signing auditors level analysis, ***Economic Modelling***, vol,91, pp.403-420.
- Ye, C. and Yu, L. (2018), "The effect of restatements on trading volume reactions to earnings announcements", ***Review of Quantitative Finance and Accounting,*** Vol. 50 No. 1, pp. 129-180.

2- Issues & Websites:

- Bradshaw, M. T., Plumlee, M., Whipple, B. C., & Yohn, T. L. (2018). The impact of earnings announcements on a firm's information environment. ***Available at SSRN 2875839***.
- Chow, T., Pittman, J., Wang, M., & Zhao, L. (2019), Spillover Effects of Clients' Tax Enforcement on Financial Statement Auditors: Evidence from a Discontinuity Design***. Available at SSRN 3487193***.
- Christensen, B. E., Schmardebeck, R., & Seidel, T. A. (2019), The Effect of Auditors' Incentives on the Assessed Materiality of Misstatements Identified in Previously Audited Financial Statements, ***Available at SSRN 3432547***.
- Durnev, A., & Mangen, C. (2020), The Spillover Effects of Restatement Tone for Industry Investment. ***Available at SSRN 3636313.***
- Hanlon, M., & Shroff, N. (2020), Insights into Auditor Public Oversight Boards: Whether, How, and Why they'Work', ***How, and Why they'Work'****(January 28, 2020)* ***Available at :*** **https://ssrn.com/abstract=3527584**.
- Lin, C. (2020), Do Misstatement Correction Disclosures Reflect Impaired Auditor Independence? (Doctoral dissertation, University of Kansas). ***Available at : ProQuest Dissertations Publishing, 2020. 27837826***.pp 1-53
- Sievers, S., & Sofilkanitsch, C. (2019). Determinants of Financial Misreporting: A Review of the Financial Restatement Literature. ***Available at SSRN 3231740.***
- Sun, X., Gao, G., Wan, J., & Wei, S. (2019, October). An Analysis of the Factors Affecting Financial Restatement of Public Company. In 2019 International Conference on Mathematics, Big Data Analysis and Simulation and Modelling (MBDASM 2019). Atlantis Press. ***Available at*** https://doi.org/10.2991/mbdasm-19.2019.23